

# المحاسبون

مجلة ربع سنوية تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد (87) - مايو 2019م

المملكة تتقدم 8 مراكز  
في مؤشر قوة معايير  
المحاسبة والمراجعة

توطين 20 ألف وظيفة  
بقطاع المحاسبة  
والمراجعة في 2022م



# تقرير الشفافية

shafafiyah.socpa.org.sa 

خدمة تتيح لأصحاب المنشآت معرفة معلومات  
عن مكاتب المحاسبة من حيث



والتي تساعد على اختيار المكتب المناسب  
للخدمة المطلوبة، سواء كانت:



أو استشارات  
محاسبية ومالية



أو زكاة  
وضريبة



خدمات  
مراجعة



د. أحمد عبدالله المغامس  
أمين عام الهيئة

## حتمية مواءمة مخرجات التعليم مع مهنة المحاسبة

بات تقرب وجهات النظر بين العاملين في القطاع الأكاديمي والقطاع المهني أمراً حتمياً للمساعدة على سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والتي ستساعد في توطین الوظائف المحاسبية، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي بالقطاع الخاص.

والمعارف والمهارات المطلوب توافرها في طلاب أقسام المحاسبة لرفع مستويات المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل كثيرة ومتعددة، ومن بينها إجادة اللغة الإنجليزية، واستخدام الحاسب الآلي، وضرورة التدريب العملي للطلاب قبل التخرج، بالإضافة إلى تدريسهم المعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة. وإذا ما أردنا معالجة تزويد سوق العمل بالكوادر المحاسبية المؤهلة علمياً، ومهنيًا، فعلياً الالتزام بمجموعة اشتراطات تتعلق بتوفير بيئة علمية تدعم البحوث والدراسات المحاسبية الموجهة لخدمة المجتمع وتطوير المهنة، من خلال إنشاء أقسام في الكليات الجامعية تعنى بتطوير البرامج الأكاديمية بالقسم بما يواكب التطورات في احتياجات سوق العمل النوعية.

ونحن في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ندخل في شراكات مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من أجل تقديم تعليم محاسبي متميز يفي بمتطلبات الاعتماد الأكاديمي، وتنشيط البحوث والدراسات المحاسبية الموجهة لخدمة المجتمع وتطوير المهنة، وتنمية أوجه التعاون مع سوق العمل والمجتمع المحلي. وانطلاقاً من دورها في السعي نحو مواءمة مخرجات التعليم بسوق العمل نظمت الهيئة الملتقيات، والعديد من ورش العمل، لمناقشة سبل توطین مهنة المحاسبة ومستقبلها. لاسيما أن الأعداد التي تحتضنها الجامعات كبيرة في تخصصات المحاسبة، حيث يتطلب ذلك استعدادات من السوق والقطاع الخاص لاحتضان المتميزين منهم وتأهيلهم وتدريبهم، بهدف مواكبة تطورات السوق الحالية.

وتقوم هيئة المحاسبين بدور مهم في المشاركة في نهضة المجتمع وتقدمه ببناء الاقتصاد المبني على المعرفة. ومنذ طرح رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تتجه الهيئة بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، والمشاركة في بناء مجتمع حيوي، وتوفير المعرفة القادرة على بناء الكوادر المحاسبية السعودية المؤهلة لسوق العمل. ومن هنا اهتمت الهيئة بمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وذلك لضمان التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي مع الإطار الوطني للمؤهلات بهيئة تقويم التعليم، وتحقيق رؤية المملكة بتوفير كوادر تتحلّى بالمهارات والخبرات المطلوبة بسوق العمل.

وفي هذا الإطار نظمت هيئة المحاسبين برعاية وزير التجارة والاستثمار، الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، مؤخرًا فعاليات ورشة عمل مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل، والتي نظمتها الهيئة بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وشهدت حضوراً مميزاً، حيث شارك فيها 31 جامعة على مستوى المملكة، وممثلو القطاع الحكومي والخاص، وعدد من الجهات المهنية الدولية.

وذلك إيماناً منها بأن التطورات المتسارعة التي تشهدها قطاعات المال والأعمال في المملكة تُلقي على عاتق القائمين عليها مهمة مسارية ومواكبة هذه التطورات، بما يساعد على اتخاذ القرارات التي تكفل الأداء الجيد على أسس مستدامة، وتعزز من فرص النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية لأبناء وبنات الوطن وتمكينهم بالقطاع الخاص.

ولا شك أننا في هيئة المحاسبين ندعم المخرجات التعليمية من خلال إيداع أفضل وأبرز الكتب المحاسبية في الجامعات السعودية، وتمكين الطالب من الاستفادة منها ومن الدورات المقدمة من الهيئة. كما أطلقنا مؤخراً عضوية الطالب والتي ستساهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم المهنية أثناء دراستهم.





الهيئة تنظم  
ورشة عمل «مواهمة»  
مخرجات التعليم الجامعي»



الهيئة تشارك بمعرض  
الرياض الدولي للكتاب  
2019

## المحتويات

العدد (87) - مايو 2019م

معايير | 12

تجارب دولية | 22

متابعات | 32

جولة | 36

توعية | 42

إنجازات | 46





40



28



## المحاسبون

مجلة تصدر

كل ثلاثة أشهر عن الهيئة  
السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام

د. أحمد بن عبد الله المغامس  
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير

عبد الله بن عبد العزيز الراجح  
هشام بن عطية المالكي

توجه المراسلات

إلى إدارة التحرير

ص. ب. 22646 الرياض 11416

هاتف: 920009493

info@socpa.org.sa

www.socpa.com.sa

الناشر



كوادر الإعلام  
Cadres Media

المملكة العربية السعودية  
الرياض

هاتف 114033100 00966

ص. ب. 240050 الرياض 11322



9

الهيئة تنظم ملتقى:  
« دور مهنة المحاسبة  
والمراجعة في تعزيز النزاهة »



6

مذكرة تفاهم  
بين هيئتي المحاسبين  
والسوق المالية



# الهيئة تشارك

## بمعرض الرياض الدولي للكتاب 2019

على إرشادات تطبيقية في المعايير الدولية تغطي معظم جوانب المعايير، والتي تشمل العديد من الملخصات والأمثلة العملية التي تساعد في تكوين فهم واستيعاب أكثر لجميع جوانب معايير المحاسبة والمراجعة، لتساعد على بيان أهم المتطلبات لإعداد القوائم المالية عند تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي. بالإضافة إلى أن الهيئة قامت من خلال جناحها بالتعريف بالخدمات التي تقدمها مثل اختبار زمالة الهيئة، والتي تشكل قيمة مضافة، وتأهيلاً مهنيًا لمن يحصل عليها، والتعريف أيضاً بالبرامج التدريبية التي تقدمها، والتي تشمل عدداً من المواضيع المتخصصة بمهنة المحاسبة والمراجعة، والتي تخدم المهتمين، وتساهم في تطوير قدراتهم المهنية وتأهيلهم لسوق العمل.

شاركت الهيئة في معرض الرياض الدولي للكتاب في نسخته الثالثة، والذي نظم تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين في مارس الماضي. وقد جاءت هذه المشاركة من باب حرص الهيئة على تقديم أفضل الكتب والمقررات في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، والتي تمكن المهتمين والمختصين من الإلمام بالمعارف الحديثة، وبما يحقق مزيداً من الارتقاء بمستوى مهنة المحاسبة والمراجعة بالمملكة، ويخدم الواقع العملي وسوق العمل، لتتوافق مع التطور الذي يحدث في المملكة وقد وفرت الهيئة من خلال مشاركتها في المعرض أفضل الكتب الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة، والتي تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. كما قدم في جناحها عدداً من الكتيبات التي تحتوي



## الهيئة تشارك في منتدى

### مخاطر الفساد وسبل التعامل معها



شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ممثلة في مدير إدارة المراجعة الداخلية الأستاذ مروان المبارك في منتدى مخاطر الفساد وسبل التعامل معها، والذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، احتفاءً باليوم الدولي لمكافحة الفساد، حيث تحدث المبارك عن أهم وسائل الحد من مخاطر الفساد، والتي منها دعم الإدارة العليا، ووجود نظام إبلاغ فعال، ووضع سياسات وإجراءات داعمة، ووضع الآلية المناسبة لتقييم مخاطر الفساد. ومما تجدر الإشارة إليه أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تشارك بفاعلية في عدد من المنتديات والملتقيات المحلية والدولية ذات العلاقة بالمحاسبة. وتسعى الهيئة من خلال تلك المشاركات إلى رفع المستوى الثقافي والتوعوي فيما له ارتباط بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بما يعود على هذا الوطن المعطاء بمزيد من الخير والتنمية.

# الهيئة تنظم ورشة عمل «مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل» وتدشن عضوية الطالب



تم من خلال ورشة العمل طرح المحاور التي تخص المناهج التعليمية وتحديات سوق العمل

وتم من خلال ورشة العمل طرح المحاور التي تخص المناهج التعليمية وتحديات سوق العمل، والعمل على تطوير المناهج لمواكبة احتياجات المستقبل في مهنة المحاسبة التي تشهد تقدماً ونموً نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.

واستعرضت الورشة أهم المحاور التي يتطلباها سوق العمل الحالي، والخاصة بالتدريب وتأهيل الخريجين والخريجات لمواكبة احتياجات السوق، وتوطين المعرفة عن طريق التدريب الميداني.

وشملت الورشة استعراض محور الشهادات المهنية وتعزيز ثقافتها لدى طلاب المحاسبة، وإيضاح الدور الكبير الذي تلعبه الشهادات المهنية ومستقبلها في المهنة. وقد شارك في طرح المحاور نخبة متميزة من المختصين في حقل المحاسبة والمراجعة من أكاديميين ومهنيين، والذين ساهموا في تقديم الآراء والمقترحات التي تخدم مستقبل توظيف المهنة وتحديات سوق العمل. وسعيًا من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتمكين الطلاب وتأهيلهم، ومتابعة كل جديد في مجالات المحاسبة والمراجعة أطلقت خلال ورشة العمل عضوية الطالب والتي سيستفيد منها 40 ألف طالب وطالبة، حيث ستساهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم المهنية أثناء دراستهم، وتقديم العديد من المزايا لهم.

افتتح الورشة معالي نائب وزير التجارة والاستثمار المهندس ماجد بن عبدالله البوردي بكلمة رحب فيها بالحضور وشكرهم على المشاركة، مؤكداً أن التطورات المتسارعة التي تشهدها قطاعات المال والأعمال في مملكتنا الحبيبة تلقي على عاتق القائمين عليها مهمة مسايرة ومواكبة هذه التطورات، بما يساعد على اتخاذ القرارات التي تكفل الأداء الجيد على أسس مستدامة، وتعزز من فرص النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية لأبناء وبنات الوطن، وتمكينهم بالقطاع الخاص.

وأعلن معاليه أن وزارة التجارة والاستثمار تعمل بالمشاركة مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على مشروع إيجاد منشآت متخصصة في خدمات المحاسبة وضريبة القيمة المضافة، والذي تم الانتهاء من إعداد الإطار العام لقواعد الترخيص لإتاحة فرص وظيفية للشباب السعودي.

بعدها قدم أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس عرضاً عن واقع سوق مهنة المحاسبة الحالي ومتطلباته ومستقبله، موضحاً دور الهيئة في سد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وخلق المزيد من التناسق بين العملية التعليمية في اختصاصات المحاسبة وبين متطلبات شغل الوظائف في القطاع الخاص.

نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وبرعاية كريمة من معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد بن عبدالله القصبى ورشة عمل بعنوان: «مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل»، وشهدت حضوراً مميزاً، حيث شارك فيها 31 جامعة على مستوى المملكة، وممثلون من القطاع الحكومي والخاص، وعدد من الجهات المهنية الدولية.

# مذكرة تفاهم

## بين هيئتي المحاسبين والسوق المالية



لهم بممارسة أعمال الأوراق المالية (باستثناء الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط تقديم المشورة)، والسوق المالية السعودية، ومركز إيداع الأوراق المالية (وهي ما تُعرف لأغراض هذه القواعد بالمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة)، بما في ذلك اشتراط التسجيل لدى الهيئة لممارسة عمليات المراجعة للمنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، ومتطلبات التسجيل، وإجراءاته.

ويأتي مشروع قواعد تسجيل مدققي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة الذي أتاحتها الهيئة للعموم في شهر أغسطس الماضي لمدة 30 يوماً، وسيجري اعتماده بعد أخذ الملاحظات والإراء في الحسبان. يهدف هذا المشروع إلى وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات كل من الشركات المساهمة المدرجة، وصناديق الاستثمار، والأشخاص المرخص

ووقعت الهيئة مؤخراً مذكرة تفاهم مع هيئة السوق المالية، لوضع إطار عمل للتعاون بين الهيئتين لتحديد واعتماد سبل تنسيق المهام بينهما، وتعزيز الإشراف والرقابة على مراجعي الحسابات للمنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية. ووقعت المذكرة من جانب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سعادة الدكتور أحمد المغامس، الأمين العام للهيئة، فيما مثل هيئة السوق المالية عضو المجلس سعادة الأستاذ خالد الصليح خلال حفل أقيم بالمبنى الرئيس لهيئة السوق المالية.

وجاء توقيع المذكرة مع هيئة السوق المالية تحقيقاً لمصلحة مهنة المحاسبة والمراجعة والعالمين فيها بالمملكة، وبما ينعكس على مصالح المستثمرين، وانطلاقاً من دور هيئة السوق المالية في تطوير وتنظيم السوق المالية في المملكة، وسعيها منها إلى جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً وشفافية، وإسهاماً في تحقيق أحد أهداف خطتها الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز الثقة بالسوق المالية، والمتماشية مع برنامج تطوير القطاع المالي أحد البرامج الرئيسية لرؤية المملكة 2030.

وأوضحت هيئة السوق المالية أن عملية تسجيل مكاتب المحاسبة والمحاسبين القانونيين ستبدأ مباشرة بعد اعتماد الصيغة النهائية لمشروع قواعد تسجيل مدققي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة. كما أن الهيئة تستهدف البدء في تنفيذ عمليات الفحص على مكاتب المحاسبة خلال الربع الثاني من عام 2019.

## الهيئة وغرفة جدة توقعان

### مذكرة تعاون تدريبي في القطاع المحاسبي المهني



ووقعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتفاقية تعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة، لتعزيزاً للتعاون التدريبي بين الطرفين، وذلك لتوفير برامج تدريبية وتأهيلية لدعم وتدريب عدد من منتسبي الغرفة، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية في القطاع المحاسبي لرفع المستوى المعرفي لديهم، والعمل على تأهيل سوق العمل من خلال التدريب المهني لرفع مستوى مهنة المحاسبة لمواجهة سوق العمل، ورفع نسبة توظيف مهنة المحاسبة.

وقد قام بتوقيع الاتفاقية من جانب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأمين العام الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، فيما مثل غرفة جدة نائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ زياد محمد البسام، وذلك خلال حفل أقيم في مقر غرفة جدة.

وحول أهمية هذه الاتفاقية، عبّر نائب رئيس مجلس الإدارة بغرفة جدة الأستاذ زياد محمد البسام، بقوله: إن من أهداف غرفة جدة تفعيل الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المهنية، والتي ستساهم في تطوير منظومة الاقتصاد المجتمعي. لذلك جاء توقيع هذه الاتفاقية مع هيئة المحاسبين التي نقدر خبرتها ومهنتها في مجال المحاسبة والمراجعة، والتي لديها الكفاءة والخبرة في هذا المجال.

من جانب آخر، قال أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس: إن هيئة المحاسبين ستوفر برامج تدريبية في مجال المحاسبة والمراجعة، والمجال الضريبي. وسنحرص في هيئة المحاسبين على أن تكون البرامج شاملة لجميع الجوانب، لضمان جودة التدريب. وأعرب المغامس عن ثقته في نجاح تجربة التعاون مع غرفة جدة، تحقيقاً لمصلحة المهتمين والعاملين في القطاع المحاسبي، مؤكداً ضرورة إقامة علاقات مهنية متينة مع الجهات الحكومية، مما يتيح لكل طرف الاستفادة مما لدى الطرف الآخر، متطلعاً إلى بناء شراكات مستمرة مع القطاع التجاري والصناعي لتعزيز الدور الاقتصادي في تحقيق رؤية 2030.

# هيئتا «المحاسبين» و«المحامين» توقعان اتفاقية لتعزيز التعاون العلمي والمهني



القانونية ذات العلاقة بأعمال المهنة، وتبادل النشرات العلمية والإصدارات الصادرة عن الطرفين. وتوفير برامج تدريبية للمحامين السعوديين للعمل كمختصين في المجال الضريبي. وتسهيل وتشجيع المشاركة وحضور المؤتمرات، والندوات، وحلقات النقاش، وورش العمل التي ينظمها الطرفان. وتبادل المعلومات بما في ذلك الوثائق وقواعد البيانات، والأبحاث، والأوراق العلمية، والدراسات الاستقصائية المتعلقة بتعليم المحاماة والمحاسبة، وتبادل منافع العضوية بين الجهتين بما يخدم ويحقق مصالح جميع الأطراف.

من جانب آخر، قال أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس: إن هيئة المحاسبين ستوفر برامج تدريبية للمحامين السعوديين للعمل كمختصين في المجال الضريبي. وسنحرص في هيئة المحاسبين على أن تكون البرامج شاملة لمعظم جوانب ضريبة القيمة المضافة. لضمان جودة التدريب.

وأعرب المغامس عن ثقته في نجاح تجربة التعاون مع الهيئة السعودية للمحامين لتحقيقاً لمصلحة المهنتين والعالمين فيها بالمملكة. مؤكداً ضرورة إقامة علاقات مهنية متينة مع الجهات الحكومية، ما يتيح لكل طرف الاستفادة مما لدى الطرف الآخر، متطلعاً إلى التوفيق بين رؤى الطرفين في سبيل تبادل الخبرات.

وقد قام بتوقيع الاتفاقية من جانب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، فيما مثل الهيئة السعودية للمحامين أمين عام الهيئة الأستاذ بكر بن عبداللطيف الهبوب، وذلك خلال حفل أقيم في مقر هيئة المحاسبين.

وحول أهمية هذه الاتفاقية، عبر أمين عام الهيئة السعودية للمحامين الأستاذ بكر بن عبداللطيف الهبوب، أن من أولويات الهيئة رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية. وإلى وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة، ومراجعتها وتطويرها، وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية، والعمل على رعاية مصالح أعضائها المتعلقة بممارسة المهنة. ووضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقومها، والمشاركة في ذلك مع الجهات المختصة. وتحقيقاً لذلك جاء توقيع هذه الاتفاقية مع هيئة المحاسبين التي تقدر خبرتها ومهنتها في مجال المحاسبة والمراجعة، ولديها الكفاءة والخبرة في هذا المجال.

وأضاف الهبوب أن مجالات التعاون ستشمل تبادل المعرفة والخبرات بين الطرفين في كل ما يخص المجال المحاسبي والقانوني. وفي مجال إعداد البحوث والدراسات والاستشارات

وقعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اتفاقية مع الهيئة السعودية للمحامين، بهدف تعزيز التعاون العلمي والمهني المتبادل بين الطرفين، وتوفير برامج تدريبية وتأهيلية للمحامين السعوديين للعمل كمختصين في المجال الضريبي ومجال الإفلاس، ووضع إطار عمل للتعاون بينهما في مجال الاهتمام المشترك كالبحوث والدراسات والتدريب، وتبادل الخبرات في المجالات المتعلقة بنشاطات الطرفين.

# المملكة تتقدم 8 مراكز في مؤشر قوة معايير المحاسبة والمراجعة

وأكد المغامس أن الارتفاع في مؤشر قوة معايير المحاسبة والمراجعة جاء بعد جهود كبيرة لعل أبرزها هو الانتقال من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية، والتي ساعدت على جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي الذي يتطلب وجود معلومات مالية تنطوي على الشفافية للشركات الأجنبية والمحلية، وهذا ما توفره المعايير الدولية بدرجة عالية من النجاح. كما أن استخدام معايير موحدة على نطاق العالم سوف يتيح للمستثمرين إمكانية مقارنة المعلومات بين الشركات المختلفة، السعودية والأجنبية، ما يساعد في

اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، وبالطبع سيؤدي ذلك إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول ومن ضمنها المملكة، وكذلك زيادة الاستثمار المتبادل بين المملكة والدول الأخرى.



حققت المملكة تقدماً إيجابياً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في مؤشر قوة معايير المراجعة والمحاسبة من المركز 41 إلى 33 معلنة تقدمها في 8 مؤشرات. وحققت المملكة العربية السعودية أفضل تقدم منذ 6 سنوات في تقرير التنافسية العالمي، حيث احتلت المرتبة 39 من أصل 140 دولة مسجلة.

وعلق أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس على ما حققته المملكة من تقدم إيجابي

وقفة مميزة تبرهن على العمل الاستثماري الكبير الذي يشهده الوطن، والحراك الاقتصادي الملحوظ الذي بدأت ثماره تظهر بمؤشرات عالمية سعيًا للوصول إلى تحقيق رؤية المملكة 2030.

## الهيئة تشارك في أسبوع المهنة والخريج بجامعة الملك سعود



شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في أسبوع المهنة والخريج، في جامعة الملك سعود في الفترة من 3 فبراير 2019م حتى 7 فبراير 2019م.

وقد جاءت مشاركة الهيئة في فعاليات أسبوع المهنة من باب حرصها على تقديم الفرص الوظيفية لخريجي قسم المحاسبة بالجامعات، حيث قامت بوضع منصة للتوظيف، والتي تيسر للراغبين من خريجي المحاسبة العمل في مكاتب المحاسبة، وتسهيل عملية توظيفهم.

وقد شمل جناح الهيئة بالمعرض المصاحب للفعالية التعريف بالخدمات التي تقدمها الهيئة، والتي منها اختبار زمالة الهيئة socpa، والذي يهدف إلى قياس كفاءة الأفراد المتقدمين من حيث المعرفة النظرية والقدرة على تطبيقها بمهارة، وقياس مدى إدراك المسؤولية المهنية، والصفات السلوكية التي يتعين التحلي بها، إضافة إلى التعريف بالشهادات المهنية التي تمنحها الهيئة، والتعريف أيضاً بالبرامج التدريبية التي تشمل عدداً من المواضيع المتخصصة بمهنة المحاسبة والمراجعة، والتي تخدم خريجي أقسام المحاسبة، وتسهم في تطوير قدراتهم المهنية وتأهيلهم لسوق العمل.

# الهيئة تنظم ملتقى دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز النزاهة



## تضمن جدول الأعمال التعرف على الوضع الراهن لمهنة المحاسبة والمراجعة، والحوكمة وتعزيز النزاهة

وجرى خلال الملتقى مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله، التي تضمنت التعرف على الوضع الراهن لمهنة المحاسبة والمراجعة، والحوكمة وتعزيز النزاهة، بالإضافة إلى أدوات تعزيز النزاهة لدى المحاسب والحد من الفساد المالي، من خلال ثلاث جلسات.

أدار الجلسة الأولى سعادة الدكتور هشام البراك- رئيس قسم المحاسبة بكلية الشارقة، وشارك فيها كل من سعادة الأستاذة خلود التمبكتي- شريك كبي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون، وسعادة الأستاذ عمر العمر- محاسب قانوني.

وأدار الجلسة الثانية سعادة الدكتور عبدالله الملحم- وكيل كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك فيصل. وشارك فيها كل من سعادة الأستاذ الوليد السناني- المدير التنفيذي لحوكمة الشركات بسابك، وسعادة الأستاذ عبدالله الفراج- أخصائي قانوني بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وسعادة الأستاذ عبدالعزيز الغليقة- مدير عام المراجعة الداخلية بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

وأدار الجلسة الثالثة سعادة الدكتور مريع الهباش- مدير مركز حوكمة الشركات بجامعة الملك خالد، وشارك فيها كل من سعادة الأستاذ جهاد العمري- عضو مجلس إدارة هيئة المحاسبين، وسعادة الدكتور إحسان المعتاز- عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة أم القرى.

نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في جمادى الأولى 1440هـ الموافق يناير 2019م، ملتقى: «دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز النزاهة» بمدينة الرياض، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، وبمشاركة عدد من المسؤولين والمختصين في مكاتب المحاسبة والمراجعة، وأصحاب العلاقة في مؤسسات القطاعين العام والخاص.

افتتح الملتقى مساعد الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، سعادة الأستاذ محمد بن سليمان الغيهب، الذي قال إن المملكة العربية السعودية حرصت على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، لما تمثله من أهمية كبيرة في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته، كونها وسيلة فعالة لضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة. كما قدم شكره للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) على التعاون لتنظيم هذا الملتقى.

كما ألقى سعادة مدير عام الإدارة العامة لتعزيز النزاهة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الأستاذ سعد بن عبدالعزيز الجنوبي، كلمة (نزاهة)، وأشار فيها إلى أن الملتقى يأتي بهدف تبادل الخبرات، والتعرف على التجارب في هذا المجال الحيوي المهم. وأعرب في نهاية كلمته عن أمله في أن يحقق هذا الملتقى الأهداف المرجوة منه، من خلال التوصيات، والنتائج. كما قدم شكره للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على تعاونها على تنظيم هذا الملتقى، ولجميع الحاضرين والمشاركين.

# مع وزارة العمل و«هدف»

الهيئة توقع مذكرة تعاون لتوطين 20 ألف وظيفة  
بقطاع المحاسبة والمراجعة في 2022

انطلاقاً من تكامل الجهود وتضافرها لتحفيز التوطين في القطاع المحاسبي، وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص، لتمكين المواطنين من الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات ومنها قطاع المحاسبة.



## توطين مهن المحاسبة والمراجعة الثلاثاء ١٩ مارس ٢٠١٩م



### بنود

#### من الاتفاقية

كما تضمنت بنود المذكرة الالتزام بعملية المتابعة والرصد لتنفيذ خطة التوطين في المهن المستهدفة، وتحديد قائمة المهن ذات الأولوية، وتشكيل فريق عمل مشترك يضم مختصين من منسوبي الجهات المعنية لصياغة آلية العمل، وتقديم خطة مفصلة، ورفع تقارير دورية موحدة عن سير العمل للأطراف المشتركة بما يضمن التنفيذ الفعال لبنود المذكرة. سيتولى «هدف» تقديم برامج التدريب على رأس العمل (التمهير) ودعم التوظيف للمهن المستهدفة، إضافة إلى دعم هيئة المحاسبين، لتمكين القطاع المحاسبي من تحقيق مستهدفات التوطين، وذلك وفقاً لبنود مذكرة التفاهم.

وبنات الوطن من الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات ومنها قطاع المحاسبة. من أبرز ما تضمنته المذكرة قيام وزارة العمل والتنمية برصد مؤشرات الانكشاف المهني لهذه الوظائف، وإصدار التشريعات والأنظمة التي تسهم في تحقيق المستهدفات، وزيادة معدلات التوظيف باستخدام الآليات المناسبة ومراقبة تنفيذها. فيما تقوم هيئة المحاسبين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع القوانين والأنظمة المتعلقة بإصدار التراخيص للمحاسبين، واستحداث المناهج التعليمية والتدريبية في الجهات التعليمية بالمحتوى المعتمد من الهيئة، والعمل على تحقيق مستهدفات التوطين المتفق عليها بالمذكرة من خلال إعداد برامج ومبادرات لتأهيل الباحثين على العمل في ذات القطاع، وتولي الوزارة والهيئة دراسة وتحليل الوضع الراهن لمهن المحاسبة والمراجعة في سوق العمل. وأكدت فقرات المذكرة ضرورة حصول ممارسي مهن المحاسبة والمراجعة، والمهن المكملة أو المساندة لها على الاعتماد من هيئة المحاسبين عند التقديم للخدمات التالية (تعديل المهنة، وإصدار تأشيرات الاستقدام، وإصدار أو تجديد رخص العمل).

وقّعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» مؤخراً في مقر وزارة الشؤون البلدية والقروية في الرياض، مذكرة تعاون تهدف إلى توطين 20 ألف مهنة محاسبة في القطاع الخاص بنهاية عام 2022 لرفع معدل التوطين، وتحفيز قطاع المحاسبة للنمو تماشياً مع مستهدفات برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030.

وجرت مراسم توقيع مذكرة التفاهم، برعاية معالي وزير التجارة والاستثمار ورئيس مجلس إدارة الهيئة وبحضور معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، ومعالي وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ ومدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية الدكتور محمد السديري.

ووقع المذكرة كل من المهندس غازي الشهراني، وكيل الوزارة للتوطين، والدكتور أحمد المغامس، الأمين العام للهيئة، وفهد العمران، نائب مدير عام «هدف» لدعم التوظيف.

يأتي توقيع مذكرة التفاهم انطلاقاً من تكامل الجهود وتضافرها لتحفيز التوطين للقطاع المحاسبي، وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص، لتمكين أبناء

# اعتماد معيار المراجعة الدولي

## رقم 540 المعدل

اعتمدت لجنة معايير المراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة الدولي رقم ٥٤٠ المعدل: «مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات» والتعديلات الاستتباعية على المعايير الأخرى، أخذاً في الحسبان ما قامت به اللجنة التنفيذية للجنة معايير المراجعة من دراسة للتحديثات الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة، والتأكيد على ذلك المعيار. وبناءً على استكمال إجراءات اعتماد المعيار وفقاً لـ «إجراءات متابعة التطورات في المعايير الدولية، والرد على التساؤلات، والمواضيع التي لم تعالجها المعايير الدولية»، المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة، بناءً عليه قررت اللجنة اعتماد معيار المراجعة الدولي رقم ٥٤٠ المعدل «مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات» للتطبيق في المملكة العربية كما صدر عن المجلس الدولي.

وتتمثل معظم التعديلات على المعيار في تحسينات وتوسيعات لمتطلباته في ظل تزايد تعقيدات التقديرات المحاسبية، وما صاحبها من درجة عدم التأكد مع تطورات الأعمال، خصوصاً بعد صدور المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ وتتلخص تلك التعديلات فيما يلي:-

- 1 أُلغى المعيار الإشارة إلى «القيمة العادلة» في العنوان، وتعامل معها في ثانيا المعيار على اعتبار أنها أحد أنواع التقديرات، وتمت الإشارة إليها فقط في المواد التوضيحية، وعليه فإن العنوان الجديد للمعيار هو «مراجعة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات».
- 2 ينص المعيار المعدل على نفس نطاق ونفس هدف المعيار الأسبق، ويشتمل على نفس التعريفات.
- 3 احتوى المعيار على قسم جديد غير موجود في سائر المعايير بعنوان «Key Concepts of This ISA» لتوضيح المغزى من تعديل المعيار وملامحه الرئيسية.
- 4 تمت إعادة كتابة قسم «طبيعة التقديرات المحاسبية» بالتركيز على مبدأ التدرج في مراجعة التقديرات المحاسبية، بحيث يمكن تطبيقه على تلك التقديرات التي لا تحتاج إلى اجتهادات كبيرة (على سبيل المثال تقدير العمر الإنتاجي لبعض الأصول) وصولاً إلى تلك التقديرات المعقدة والتي تشتمل على مستوى عالٍ من الاجتهادات الشخصية ومستوى عالٍ من التعرض للتحريف الجوهري (على سبيل المثال تقدير البنوك للخسائر الائتمانية المتوقعة على بعض أصولها المالية، وتقدير شركات التأمين لالتزامات التأمين). ومع اهتمام المعيار بموضوع التدرج إلا أنه لم يقدم إرشادات محددة لكيفية تطبيق هذا المبدأ.
- 5 بدلاً من التركيز على «كفاية الإفصاحات»، فإن المعيار المعدل يركز على «معقولية الإفصاحات» في سياق إطار التقرير المالي المنطبق.

- 6** أعاد المعيار النص على عدد من المتطلبات الواردة في معيار المراجعة 315 ومعيار المراجعة 330 وذلك في سياق مراجعة التقديرات المحاسبية.
- 7** نقل المعيار بعض فقرات المواد التوضيحية أو أجزاءً منها بحيث أصبحت جزءاً من المعيار بعد إعادة صياغتها، مثل تلك الفقرات المتعلقة بتفاصيل إجراءات المراجع لتقييم طرق الإدارة في التقدير، والافتراضات المهمة، ومثل تلك الفقرات المتعلقة بمعيار المراجعة 450.
- 8** أكد المعيار على أهمية «الشك المهني» من خلال التركيز على التعرف على العوامل الدالة على تحيز الإدارة.
- 9** يتطلب المعيار تقدراً مستقلاً لكل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية عند تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية، وذلك بهدف توفير أساس مناسب لتصميم وتنفيذ ما يكفي من إجراءات المراجعة المناسبة.
- 10** يتطلب المعيار أن يأخذ المراجع في الحسبان درجة المخاطر الملازمة نتيجة لتعقيد الموضوع محل التقدير وخصوه للاجتهادات الشخصية، ومستوى تعرضه للتحريف الجوهرية بسبب تحيزات أو غش الإدارة.
- 11** وفر المعيار عدداً من العوامل النوعية للمخاطر الملازمة والعلاقة فيما بينها.
- 12** يشير المعيار إلى «نطاق المخاطر الملازمة» والتي ترتبط بمستوى وإمكانية حدوث التحريف الجوهرية، والتي تساعد المراجع على تصميم إجراءات مراجعة تستجيب لمخاطر التحريف الجوهرية على مستوى الإقرارات آخذاً في الحسبان الأسباب التي أدت إلى تقييم تلك المخاطر بمستوى معين.
- 13** يتطلب المعيار بشكل صريح أن يقوم المراجع بتحديد مخاطر التحريف الجوهرية الكبيرة، وليس مجرد مجالات التقدير المنطوية على مستوى عالٍ من عدم التأكد، حيث أن بعض التقديرات قد تكون معرضة لبعض المخاطر الملازمة أو العلاقة فيما بينها والتي قد تؤدي إلى تحريف جوهرية كبير فيها.
- 14** يتطلب المعيار أن يحصل المراجع على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لدعم المبالغ التي يشتمل عليها مدى التقديرات الذي يقوم بإعداده.
- 15** أخذاً في الاعتبار مستوى التعقيد المصاحب لبعض التقديرات المحاسبية، فقد وفر المعيار متطلبات حول استخدام خدمات الخبراء في مرحلة إجراءات تقييم المخاطر.
- 16** زاد المعيار في تفصيلاته حول كيفية الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة.
- 17** يتطلب المعيار من المراجع تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة آخذاً في الحسبان جميع أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها سواء كانت مؤيدة أو نافية.
- 18** زاد المعيار في التركيز على أهمية أخذ نظام الرقابة الداخلية في الحسبان مع ربط المعيار بكل من معيار 315 ومعيار 330.
- 19** تم ربط المعيار بشكل واضح بكل من معيار 260 ومعيار 265 فيما يتعلق بالاتصال بالمكلفين بالحكومة وفيما يتعلق بالاتصال حول جوانب الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية، حيث اشتمل المعيار المعدل على قسم جديد بعنوان «الاتصال مع المكلفين بالحكومة»، واشتمل على ملحق تضمن ما يزيد على عشرين مثلاً للمواضيع التي يمكن للمراجع أن يبلغها للمكلفين بالحكومة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية.
- 20** تم توسيع متطلبات التوثيق لتوضيح جوانب مراجعة التقديرات المحاسبية التي تحتاج إلى توثيق، بما في ذلك التأكيد على توثيق ممارسة المراجع لنزعة الشك المهني
- 21** تم إلغاء الملحق الخاص بقياس القيمة العادلة، وتمت إضافة ملحقين جديدين أحدهما عن عوامل الأضرار الملازمة، والآخر عن الاتصال مع المكلفين بالحكومة.

# أخصائي ضريبة القيمة المضافة

## تنظيماً للمهنة وزيادة نسبة التوطين

اهتمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالخطوات المتخذة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية العام الماضي 2018م، منذ قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، التي حددت الإطار العام ومبادئ ضريبة القيمة المضافة المتفق عليها. وتمثل هذا الاهتمام في اعتماد شهادة مهنية، يخضع لها المتقدم إلى اختبار يصبح بعد اجتيازه أخصائي ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة.







## نفذت الهيئة اختبارين لأخصائيي ضريبة القيمة المضافة << حضرهما 575 متقدماً ومتقدمة

### برنامج متخصص

وتعزيزاً لهذه الجهود قامت الهيئة بتصميم برنامج تدريبي متخصص، وعقدت الدورات التدريبية لشرح نظام ولائحة ضريبة القيمة المضافة، وتدريب منسوبي المنشآت في مختلف القطاعات الاقتصادية على الجوانب المحاسبية التطبيقية العالقة باحساب ضريبة القيمة المضافة. وقد تبين للهيئة أهمية استحداث شهادة مهنية تحت مسمى «أخصائي ضريبة القيمة المضافة»، تتيح للراغبين من الشباب فرصة التأهيل لممارسة هذه المهنة، وتقديم خدماتهم للمنشآت المعنية بهذه الضريبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتتيح اللائحة فرصة التقدم للاختبار لحملة البكالوريوس، أو مؤهل أعلى في المحاسبة، وحملة زمالة الهيئة، أو أي شهادة زمالة من المعاهد المهنية المعروفة الواردة باللائحة. كما تتيح فرصة التقدم للاختبار لحملة دبلوم المحاسبة أو البكالوريوس في أحد تخصصات العلوم الإدارية، شريطة حضور البرنامج التدريبي التأهيلي الذي تقدمه الهيئة.

### مكانة مرموقة

تتمتع شهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة والمعتمدة لدى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بسمعة طيبة في هذا المجال، ونالت احترام القطاع الاقتصادي داخل وخارج المملكة، وأضحت لها مكانة مرموقة.

وتنعكس هذه السمعة إيجاباً على توظيف الوظائف المحاسبية في تخصص الضريبة بالمملكة. وتولي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اهتماماً لشركائهم في قطاع الأعمال لتوفير كوادر وطنية مؤهلة في مجال المحاسبة لتسهيل تعاملاتهم كافة.

كما دخلت الهيئة في شراكات وتعاون مع جهات عديدة من بينها «هدف»، والهيئة العامة للزكاة والدخل من أجل توظيف الوظائف، خصوصاً للشباب وأطلقت شهادة أخصائي القيمة المضافة، وفتحت الباب أمام الراغبين في الانضمام إلى هذه المهنة، خصوصاً من حديثي التخرج، وشرعت هيئة المحاسبين في تنفيذ برنامج تأهيل واعتماد أخصائي ضريبة قيمة مضافة، ونظمت العديد من الدورات المتخصصة للراغبات والهيئات الحكومية.

## أهداف اختبار شهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة

قياس كفاءة المتقدمين



قياس مدى الإلمام بالمعرفة النظرية



توافر المهارات العملية والقدرة على تطبيقها



قياس مدى إدراكهم للمسؤولية المهنية



معرفة متطلبات أداء مهامهم التطبيقية



استحداث  
شهادة مهنية

01

فرصة  
التأهيل

02

خدمة  
للمنشآت

03

شروط  
مبسرة

## مواضيع مواد اختبار أخصائي ضريبة القيمة المضافة:



↓  
شركات  
وتعاون بهدف

01  
توطين  
الوظائف

02  
فرص  
للشباب

03  
الاهتمام  
بالخريجين

- مبادئ المحاسبة المالية.
- الإطار العام للضريبة في المملكة.
- الإطار النظري والتطبيقي لضريبة القيمة المضافة.
- السياسات الضريبية في مجال القيمة المضافة.
- المعالجة المحاسبية والضريبية لضريبة القيمة المضافة.
- الحقوق والالتزامات والعقوبات وإدارة الضريبة على القيمة المضافة.
- نظرة معمقة لأهم القطاعات المشمولة بضريبة القيمة المضافة.
- ما يستجد من أنظمة ولوائح متعلقة بضريبة القيمة المضافة.

291 محاسباً ومحاسبة حصلوا  
على شهادة أخصائي ضريبة  
القيمة المضافة

## الدورات..

### والاختبارات

نفذت الهيئة خلال عام 2018م فعلياً 18 دورة في مجال ضريبة القيمة المضافة حضرها حوالي 355 متدرباً، بالإضافة إلى تنفيذها عدد 6 دورات لبرنامج أخصائي ضريبة القيمة المضافة حضرها حوالي 428 متدرباً، كما نفذت اختبارين لأخصائي ضريبة القيمة المضافة حضره 576 متقدماً ومقدمة، 417 رجلاً و 159 سيدة.

وحصل على شهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة 291 متقدماً. ومن ضمن الذين حصلوا على الشهادة محاسبون من دول مجلس التعاون، حيث حصل عليها محاسب من دولة البحرين، ومحاسبة من دولة الكويت.





### 1. رسائل البريد الإلكتروني غير مشفرة

لعل الخطر الأمني الأعلى الذي تتجاهله العديد من الشركات بشكل روتيني هو الفشل في تشفير رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بها. تتخلى بعض الشركات عن تشفير البريد الإلكتروني، لأنه قد يكون مكلفاً ومعقداً، في حين أن بعضهم الآخر لا يهتم بالتهديد، لأنه ببساطة يعتبره غير مهم.. وهذه النظرة بالطبع نظرة خاطئة. يجب أن تفترض أن كل رسالة من رسائل البريد الإلكتروني ترسلها يمكن أن يتم اعتراضها من قبل أشخاص سيئين أو عديمي الضمير. فبدون تشفير، تكون جميع رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بك عرضة للخطر.

**الحل:** إعداد نظام تشفير للبريد الإلكتروني لحماية جميع رسائل البريد الإلكتروني والمرفقات. تتمثل إحدى الطرق السهلة نسبياً في استخدام حساب مجاني على Gmail أو Microsoft Outlook.com، حيث تقوم هذه الحسابات تلقائياً بتشفير رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بك، ولكن فقط عند إرسالها إلى مستخدم Gmail أو Outlook.com الآخرين. هناك طريقة أخرى تتمثل في شراء نظام تشفير للبريد الإلكتروني وتثبيتته مثل نظام Trend Micro Hosted Email Security، أو نظام Enlocked.



### 2. لا يزال هنالك من يستخدم أجهزة الحاسب القديمة

لا تزال أجهزة الحاسب القديمة مستخدمة في معظم الشركات. قد يكون ذلك مشكلة، لأن هذه الأجهزة القديمة تفتقر دائماً إلى ميزات جديدة، وتصبح في كثير من الأحوال غير قادرة على العمل، وتكون أبطأ في أداء المهام الشائعة مثل بدء التشغيل، وتشغيل التطبيقات، والطباعة، وتصفح الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، كما وضع بعد هجوم واناكراي الإلكتروني ورائسوم وير عام 2017، يمكن أن تكون أنظمة الحاسب القديمة أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية. فالمشاكل المرتبطة بأجهزة الحاسب القديمة يمكن أن تقلل من إنتاجية الموظفين، ويمكن أن تعرّض البيانات لخطر أكبر.

**الحل:** يجب استبدال أجهزة الحاسب بشكل متكرر، ربما كل ثلاث سنوات، أو في غضون 12 شهراً من كل إصدار جديد لنظام تشغيل Windows. يعد هذا الاستبدال ضرورياً لأن معظم أجهزة الحاسب عادةً يكون لها عمر افتراضي يبلغ ثلاث سنوات تقريباً (على الرغم من أن شاشات الحاسب يمكن أن تتمتع بعمر افتراضي أطول). فيبعد ثلاث سنوات تتوافر بشكل عام نماذج أحدث وأكثر قوة من الحاسبات. أيضاً، يتم عادةً تصميم أنظمة التشغيل الجديدة لتتوافق مع أحدث تقنيات اللوحة الأم والشرائح وبطاقة الفيديو. على هذا النحو، يمكن أن يكون أداءها على أجهزة الحاسب القديمة غير متسق. هذه بعض الدلائل التي تشير إلى أن الوقت قد حان لاستبدال نظام الحاسب:

- أن يبلغ عمر الحاسب أكثر من ثلاث سنوات، مع توافر نظام تشغيل أحدث.
  - أن يستغرق الحاسب أكثر من 30 ثانية للتشغيل.
  - أن يستغرق نظام Excel أو Word أكثر من خمس ثوانٍ لبدء التشغيل.
  - أن يشكو المستخدم من الأخطاء أو المشكلات، أو عدم القدرة على العمل.
- من ناحية أخرى، ربما لا تكون جاهزاً لأجهزة الحاسب الجديدة. في هذه الحالة تكون مضطراً إلى ضبط أنظمة الحاسب الأبطأ بدلاً من استبدالها.



### 3. الموظفون ليسوا مدربين بشكل كاف

المشكلة الأكثر شيوعاً التي كشفت عنها فحوص التّقنية هي أن العديد من الموظفين ليسوا مدربين بشكل كافٍ على استخدام تقنياتهم. يمكنك اكتشاف هذا القصور بسهولة شديدة عن طريق سؤال الموظفين عن الخصائص التي يستخدمونها في المنتجات الشائعة، بما في ذلك Excel، Word، Outlook، وWindows ونظامهم المحاسبي. استناداً إلى الاستبيانات التي استخدمتها في الفحص، لاحظت أن العديد من الموظفين لم يستخدموا أبداً الخصائص الرئيسية مثل PivotTables، أو SubtotalCommand، أو Grouping، أو Querying، أو Mapping في نظام Excel؛ الجداول، أو الأنماط، أو ترقيم الصفحات، أو الأعمدة، أو دمج المراسلات في نظام Word؛ والتوافق الافتراضية، أو حظر البريد غير المهم، أو طلبات الاجتماعات، أو القواعد، أو أداة تحويل البريد الإلكتروني إلى نظام Outlook، أو البحث المفهرس، أو التعرف على الصوت، أو تنظيف القرص، أو أداة القص في نظام Windows. هذه الأمثلة هي مؤشرات جيدة على أن هؤلاء الموظفين ليسوا على دراية كافية بهذه المنتجات، للاستفادة منها للوصول إلى أعلى مستويات الإنتاجية الممكنة.

**الحل:** بعد أن يتم تدريبهم مبدئياً على استخدام منتجات الشركة، يجب أن يتلقى الموظفون «تدريباً دورياً» مستمراً على جميع تطبيقات البرامج التي يستخدمونها بشكل متكرر. على سبيل المثال، قد يتلقى الموظفون تدريباً تحديثياً لمدة يومين أو ثلاثة أيام في نظام Excel، Word، PowerPoint، Outlook في إحدى السنوات، يليه تدريب تحديثي لمدة يومين أو ثلاثة أيام في نظام Windows والهواتف الذكية، ونظام المحاسبة الخاص بالشركة في السنة التالية. يجب تكرار دورات التدريب المماثلة كل سنتين لضمان أن يكون الموظفون على دراية جيدة بالبرامج والأجهزة التي يعملون بها.



#### 4. مميزات نظام المحاسبة غير مستغلة

أوضحت معظم الفحوص أن الميزات المتطورة لنظام المحاسبة الخاص بالشركة غير مستغلة. على سبيل المثال، قد يتم إرسال الفواتير عبر البريد بدلاً من إرسالها إلكترونياً، وقد يتم احتساب احتياجات المخزون يدوياً بدلاً من أن يتم ذلك من خلال النظام، وقد يتم تجاهل إمكانات سعر البيع التلقائية تماماً. يعزى هذا القصور عادةً إلى نقص المعرفة بشأن استخدام ميزات ووظائف النظام الأكثر تطوراً.

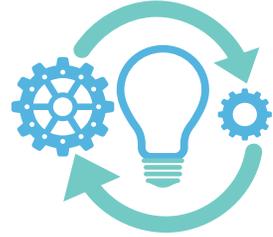
**الحل:** للتأكد من أنك تستخدم إمكانيات نظامك المحاسبي بالكامل، أوكل لموظف واحد على الأقل مهمة الإتقان الكامل لمجموعة الميزات والوظائف الكاملة لنظام المحاسبة، أو نظام تخطيط موارد الشركة، واجعل هذا الموظف يشارك هذه المعرفة بانتظام مع فريق المستخدمين للنظام. لتعزيز كفاءته، يجب على معلم نظام المحاسبة المعين دراسة مقاطع فيديو للتدريب التعليمي ومقاطع YouTube، والكتب التي تتناول النظام المحاسبي، والمدونات والفحوص المهنية، وصفحات دعم المستخدم النهائي الخاصة بالبايئج. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليه حضور المؤتمر السنوي للبايئج والدورات التدريبية السنوية للمستخدم النهائي.



#### 5. تنفيذ الأنظمة اللاروقية غير كاف

في كثير من الأحيان، لم يتم تطبيق أنظمة الشركة اللاروقية بشكل كافٍ، كما يتضح ذلك من تكديس الأوراق والمجلدات وخزائن الملفات بشكل واضح. توفر الأنظمة اللاروقية العديد من المزايا، مثل: سهولة تحديد موقع البيانات وسهولة مشاركتها، تحقيق وفورات في تكاليف تخزين البيانات، توافر إمكانية النسخ واللصق، ووجود نسخ احتياطية للبيانات أكثر موثوقية. ولكن في العديد من الحالات، يتطلب الأمر أن تتوافر للموظفين الثقة اللازمة لقبول استخدام الأساليب الإلكترونية بالكامل في التعامل مع بيانات الشركة. بعض الموظفين يجدون صعوبة في التخلي عن الأساليب الورقية، نتيجة لذلك، قد لا تحقق الأنظمة اللاروقية البيئة اللاروقية التي تسعى إليها الشركة.

**الحل:** لضمان اكتمال الانتقال إلى مكتب لا ورقي، ينبغي إزالة جميع خزائن الملفات (ربما إلى موقع أرشيف) والقيام بعمليات تفتيش بشكل دوري بحثاً عن الأوراق أو المجلدات المكديسة. وعند التعرف على المخالفين، يتم العمل معهم ومساعدتهم لتحقيق الانتقال الكامل إلى نظام الشركة اللاروقية.



#### 6. الأمن الحقيقي غير موجود

غالباً ما يكون الأمن الحقيقي للشركة غير مناسب بشكل خاص في المنشآت الصغيرة. على وجه التحديد، نجد أن نوافذ وأبواب وأقفال المبنى هي من منتجات منخفضة الجودة يتم التغلب عليها بسهولة بواسطة مجرم ينوي فتحها. والأسوأ من ذلك، أن هذه المباني غالباً ما تفتقر إلى أنظمة الأمن، أو أنها تستخدم أنظمة أمنية لا تعمل بشكل صحيح. في كثير من الحالات، تحتوي الأبواب التي يمكن فتحها من خلال المفاتيح على أقفال يمكن نزعها بسهولة، ولا توجد آلية لمراقبة من يدخل المبنى. في بعض الحالات، يفقد الموظفون الحاليون والسابقون مفاتيح مكاتبهم، ومع ذلك لا تقوم الشركة باستبدال الأقفال الرئيسية، بل تصدر مفاتيح جديدة.

**الحل:** يجب ألا يكون المبنى (المباني) عرضة لخطر الاقتحام. يجب توفير الأبواب الفولاذية، والأقفال المقاومة للنزح (أي أقفال المفاتيح الرقمية)، والنوافذ المتينة، وأنظمة الإنذار. ومن الأفضل، تركيب نظام مفاتيح رقمي يسجل الموظفين عند دخولهم المبنى، ويجب نشر أنظمة إنذار بكاميرات عالية الدقة تصور باستمرار جميع نقاط الدخول، ونقاط المرور الرئيسية في جميع أنحاء المبنى.



#### 7. الهواتف الذكية غير مستعملة

إن العديد من الشركات ليس لديها استراتيجية للأجهزة المحمولة، أو لديها قدر ضئيل من ذلك. بالطبع، توفر الهواتف الذكية القدرة على التواصل عبر الصوت عبر شبكة خلوية، لكنها قادرة على أكثر من ذلك بكثير. يمكن أيضاً استخدام الهواتف الذكية لإدارة البريد الإلكتروني للشركة، وإدارة التقاويم وقوائم المهام، وتوفير اتجاهات السير المستندة إلى نظام التموضع العالمي (GPS) للموظفين المسافرين، والاتصال بوحدة التخزين السحابية للوصول إلى البيانات، وقبول مدفوعات بطاقات الائتمان، والتعامل مع جهات الاتصال، والوصول إلى أنظمة إدارة علاقات العملاء، وتتبع نفقات الأعمال، وتلقي طلبات العملاء، وتوفير تطبيقات خدمة العملاء، وأكثر من ذلك.

**الحل:** يجب على الشركات إعداد استراتيجية صلبة للأجهزة المحمولة تضمن استمرار إنتاجية الموظفين قدر الإمكان أثناء وجودهم خارج المكتب. وهذا يعني تحديد وتثبيت التطبيقات والحلول على الهواتف الذكية للموظف، وتوفير التدريب المناسب لهم حتى يفهموا تماماً كيفية استخدام هذه التطبيقات. وقد يعني أيضاً وضع معايير لأنواع الهواتف الذكية المستخدمة، أو تزويد الموظفين بالهواتف الذكية، أو تنفيذ خطة شراء الهواتف الذكية للموظفين، والتي تغطي فيها الشركة بعض أو كل تكاليف الهواتف الذكية الخاصة بالموظفين والتأمين ذي الصلة. ولا بد أيضاً من وضع إجراءات أمنية وسياسات لتشجيع الاستخدام الآمن والسليم للهواتف الذكية.



#### 8. عدم استخدام الحوسبة السحابية

برزت الحوسبة السحابية منصة أكثر قوة وفعالية للأعمال من الخوادم الداخلية أو أنظمة سطح المكتب. وذلك لأن البيانات السحابية يمكن الوصول إليها بسهولة أكبر من قِبل المستخدمين والعملاء، والمستخدمين الآخرين المصرح لهم. في كثير من الحالات، نجد أن التطبيقات السحابية تقدم على نحو متزايد وظائف أكبر مقارنة بنظيراتها المحلية. وفي بعض الحالات، تكون الحلول السحابية أقل تكلفة. في كثير من الحالات، تعد الحوسبة السحابية أكثر أماناً مقارنة بعمليات الحاسب الداخلية التي قد تفتقر إلى الأمن الحقيقي المناسب، أو جدران الحماية، أو حلول مكافحة الفيروسات، أو أنظمة النسخ الاحتياطية. لسوء الحظ، هناك العديد من الشركات التي تبتني النظم السحابية بشكل غير متسق أو تتعامل معها كفكرة لاحقة.

**الحل:** يجب على الشركات إعداد استراتيجية سحابية، والنظر في نقل بعض تطبيقات وبيانات الحاسب على الأقل إلى النظم السحابية قريباً. عندما تبدأ الشركات في الانتقال إلى النظم السحابية، يجب عليها التوظيف أو التعاقد مع فني (فنيين) مناسبين لتقنية المعلومات لضمان تركيب الأنظمة وتثبيتها وتشغيلها بشكل صحيح. يجب تدريب موظفي الشركة على استخدام الأنظمة السحابية الجديدة بشكل صحيح.



## 9. مناطق العمل سيئة التصميم

في بعض الشركات، تفتقر مناطق العمل ومحطات العمل إلى بيئة العمل المريحة، ما قد يعيق إنتاجية الموظفين. على سبيل المثال، قد تكون الكراسي غير مريحة، وقد تكون مساحة المكتب محدودة، وقد يتم وضع لوحات المفاتيح والشاشات على ارتفاع خاطئ، أو قد تكون الشاشات صغيرة جداً، أو قد تكون الإضاءة غير كافية، أو قد تؤدي الضوضاء المستمرة والمقاطعات إلى صرف انتباه الموظفين. نظراً لأن رواتب الموظفين عادة ما تكون أكبر نفقات الشركة، فمن المنطقي التأكد من أن الموظفين مرتاحون ومجهزون جيداً حتى يتمكنوا من تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة.

**الحل:** ينبغي فحص مساحات عمل الموظف، مع مراعاة بيئة العمل، والتأكد من أن مناطق ومحطات عمل الموظفين مصممة بشكل مناسب على نحو يتوافق معه الوضع الصحي الجيد، وبالتالي تحقيق أعلى إنتاجية للموظف. أي، يجب أن يكون لدى الموظفين كراسي مريحة ذات عجلات. يجب أن تكون الشاشات أكبر وتوضع في مكان مرتفع بدرجة كافية لتعزيز التموضع الجيد. ويجب وضع لوحة المفاتيح بشكل صحيح، بحيث تكون أذرع الموظف متوازية مع الأرض، ولا تتركز على زوايا مكتبية حادة، ما قد يؤدي إلى متلازمة النفق الرسغي، أو غيرها من المشكلات الصحية.



## 10. الطابعة الملونة غير مستغلة

غالباً ما تنقل المستندات والتقارير والمقترحات والكتيبات المطبوعة الملونة صورة الشركة بشكل أفضل من الوثائق ذات اللون الأسود والأبيض. لسوء الحظ، بعض الشركات لا تستغل الطابعة الملونة، أو لا تملك إمكانات الطابعة الملونة. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم بعض الشركات الطابعات الملونة القديمة التي تتطلب باستمرار استبدال خرطيش الحبر الأكثر تكلفة. نتيجة لذلك، تواجه هذه الشركات احتمال أن تترك انطباًغاً لدى عملائها بأنها قديمة الطراز، أو ربما أقل نجاحاً.

**الحل:** يجب أن تفكر الشركات في شراء طابعة ملونة بأحبار عالية القدرة، مثل طابعة Supertank Epson Work-Force Pro ET-8700 EcoTank. فهي بالإضافة إلى توفير تكلفة الحبر والعمل المتصلين بتأمين خرطيش الحبر واستبدالها، يمكنها الطباعة على الوجهين واستخدامها كجهاز فاكس، وماسحة ضوئية، وناسخة ملونة منخفضة الاستخدام.



## 11. وسائل التواصل الاجتماعي غير مستغلة

إن العديد من الشركات أخفقت في الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التسويق. ليس هنالك شك في أن كثيراً من الناس يضيعون كثيراً من الوقت، ويقومون بكثير من الأشياء غير الملائمة على وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن الصحيح أيضاً أن وسائل الإعلام الاجتماعية الرئيسية تتيح الوصول إلى مليارات المستخدمين - حيث يبلغ مستخدمو الفيسبوك Facebook وحده أكثر من ملياري مستخدم شهري نشط. أضف إلى ذلك حقيقة أن الوجود الأساسي لوسائل التواصل الاجتماعي للشركات يكون في معظم الحالات مجانياً، وأن فرص التسويق غير مكلفة نسبياً، وبالتالي نستنتج أنه من غير الحكمة تجاهل التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

**الحل:** يجب أن تفكر الشركات في تأسيس وجود تجاري على Facebook، LinkedIn، Pinterest، وTwitter، ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى على الأقل. وينبغي تقديم الصفقات الحصرية، وبرامج التسويق ذات الصلة من خلال هذه القنوات. بالطبع، يجب تصميم جهود التسويق جميعها لتعكس النمط style، والباناشيه panache المتوقع في قنوات الوسائط المذكورة.



## 12. المواقع الإلكترونية غير كافية

إن المواقع الإلكترونية للعديد من الشركات لا تزيد أكثر قليلاً عن كونها كتيبات ترويج منشورة عبر الإنترنت. في بعض الحالات، تفتقر تلك المواقع إلى محتوى مفيد، ونادراً ما يتم تحديثها. يجب أن يكون موقع الويب الخاص بالشركة أكثر من مجرد بطاقة أعمال عبر الإنترنت، أو كتيب من أربع لوحات؛ بل يجب أن يوفر معلومات مفيدة لجذب القراء والعملاء المحتملين ويحوز اهتمامهم. فعلى سبيل المثال، يجب أن يقدم موقع مكتب المحاسبة مقالات ومقاطع فيديو مفيدة تغطي خطط التقاعد، والوفورات الضريبية، والاستثمار، وحلول الإدارة المالية، وحياة الثروة، والحماية من الاحتيال في الهوية، وما إلى ذلك. قد يوفر الموقع الإلكتروني أيضاً روابط للمقالات الاقتصادية والإحصائيات، ودراسة الحالة، وتوفير قسم للقراء ل طرح الأسئلة... إلخ.

**الحل:** ينبغي إضافة محتويات مفيدة إلى الموقع الإلكتروني لجذب انتباه القراء والعملاء المحتملين، وتحديث المحتوى حسب الحاجة، والاستمرار في الإضافة لهذا المحتوى بانتظام. ويلزم التأكد من تضمين أقسام تفاعلية بالموقع الإلكتروني للحصول على معلومات عن القارئ، مثل الأسماء وعناوين البريد الإلكتروني.



# نجاح الإصلاح المحاسبى في الصين.. من خلال توافق المعايير المحاسبية الصينية والدولية

تقوم جمهورية الصين بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى إدراج اقتصادها في تيار التبادلات الدولية، حيث احتلت الإصلاحات المتعلقة بالمحاسبة لعدة سنوات مكاناً كبيراً، وذلك لتحقيق توافق تدريجي مع معايير المحاسبة الدولية. في هذا التقرير سنتناول تحليل تجربة الصين في الإصلاح المحاسبى، وتبني المعايير المحاسبية، وجهود التوافق المحاسبى، وأهم الاختلافات المتبقية بين النظام المحاسبى الصينى والدولى، ومعوقات وصعوبات تبني المعايير المحاسبية الدولية في الصين، بالإضافة إلى مستقبل التوافق بين المعايير المحاسبية الصينية والمعايير المحاسبية الدولية.

## « انفتاح الصين وزيادة الاستثمار الخارجي أدى إلى نحو النظام الاقتصادي الصيني القديم

شهدت الصين العديد من التأثيرات في فترات مختلفة قبل انتهاج اتجاه حديث بقبول المبادئ المحاسبية الدولية، وتنظيم المعلومات المنشورة من قبل الشركات وهيكله مهنة المحاسبة.

### الإصلاح المحاسبي في الصين

تعتبر الصين حديثة عهد بالإصلاح المحاسبي. وقد كانت بدايته في عام 1993م، وذلك في غضون إصلاحات الاقتصاد التي قامت بها الدولة تدريجياً اعتباراً من عام 1978م تحت تأثير إعادة توجيه دور الدولة في الاقتصاد بالانتقال التدريجي لاقتصاد السوق. فقد كان لانفتاح الدولة، وزيادة الاستثمار الخارجي، وتأسيس العديد من الشركات المختلفة، بالإضافة إلى تزايد عدد الشركات الخاصة والمشاريع المشتركة إلى جانب مؤسسات الدولة، دور مهم في نحو النظام الاقتصادي الصيني السابق. انتهت آخر مرحلة لتوفيق معايير المحاسبة الصينية مع معايير المحاسبة الدولية في عام 2006م، حيث تبنت الصين مبادئ محاسبية أساسية، و38 معياراً توصي بممارسات معينة في 14 فبراير 2006م، نشرت بعدها عدة تفسيرات لهذه المعايير سنة 2007م و2008م على التوالي.

## توافق

### النظام المحاسبي

تعد الصين من بين بعض الدول التي استفادت من الخبرة في تسوية وتوفيق المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية. منذ عام 1993م، حوالي 125 شركة صينية قامت بإصدار أسهم لصالح مستثمرين أجانب، مما ألزمهم بإعداد قوائمهم المالية باستعمال المعايير الصينية والدولية في نفس الوقت.



### معهد خبراء المحاسبة بهونغ كونغ أول منظمة مهنية تعترف بالتوافق المحاسبي في الصين

## مبادئ الإصلاح في الصين



التجربة  
الصينية

01

البداية  
1993م

02

انفتاح  
الدولة

03

تبني  
38 معياراً

### التوافق.. والاختلافات

بذلت الحكومة الصينية جهوداً كبيرة من أجل تبادلي الأسئلة الحتمية لبعض الدول حول مدى توافق وتناسق معايير المحاسبة الصينية الجديدة مع معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت وزارة المالية الصينية، وبالتحديد الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم المحاسبة، بتأسيس فريق عمل كلف بإقناع «مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB» بتوقيع مذكرة تصادق على انخراط الصين في تبني معايير المحاسبة الدولية.

وقد تم توقيع هذه المذكرة بتاريخ 8 نوفمبر 2006م بين الصين ومجلس معايير المحاسبة الدولية، الذي جزم بأن القواعد المحاسبية الصينية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية مع وجود ثلاث نقاط اختلاف تتمثل في ما يلي:

- المعاملات بين الشركات المرتبطة والمعلومات المقدمة.
- استرجاعات مؤونات الأصول الخاضعة لانخفاض القيمة.
- الإعانات الحكومية.

لكن سرعان ما تم محو هذه الاختلافات من الوجود بإصدار معيار جديد يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، لتبقى المهمة الأساسية لهيئة التوحيد المحاسبي في الصين مستقبلاً هي جعل الدول الأخرى تتقبل فكرة أن المعايير المحاسبية الصينية لها نفس جودة معايير المحاسبة الدولية. وذلك لكون الاعتراف بهذه الجودة يجعل القوائم المالية المنشورة وفقاً لمعايير المحاسبة الصينية مقبولة مباشرة دون إجراء أي مقاربات في الدول المتبينة للمعايير المحاسبية الدولية.



## انفتاح الصين وزيادة الاستثمار الخارجي أدى إلى نمو النظام الاقتصادي الصيني القديم

## العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح تطبيق المعايير الصينية الجديدة هي:

### أول اعتراف

بعد أن أصدرت الصين معياراً جديداً يتوافق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، كان معهد خبراء المحاسبة بهونغ كونغ أول منظمة مهنية تعترف كلياً بالتوافق بين المعايير المحاسبية الصينية والدولية. كما أُجري بهذا الشأن العديد من المفاوضات مع كل من أستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، وغيرها من الدول.

وبالرغم من توافق مضمون المعايير المحاسبية الصينية الجديدة مع تلك الدولية بشكل واضح، إلا أن كيفية تطبيق هذه المعايير تبقى مختلفة بشكل كبير. فإن القواعد المحاسبية الصينية تبقى مختلفة عن المعايير المحاسبية الدولية في نقطتين أساسيتين؛ أولاهما:

تعريف المؤسسات المرتبطة يستبعد أغلب مؤسسات الدولة، وهو ما يختلف عن المعايير الدولية، إذ تمثل مؤسسات الدولة في الصين أشكالاً قانونية مستقلة، كما تتماثل نشاطاتها التجارية تماماً مع بقية الشركات. لذا فاعتبارها مؤسسات مرتبطة من شأنه تعقيد محاسبتها دون جدوى.

أما النقطة الثانية:

فتكمن في استرجاع مؤونات الأصول المعرضة لانخفاض القيمة، إذ يعتبر واضعو المعايير الصينية أن انخفاض قيمة الأصول الملموسة طويلة الأجل يكون عادة دائماً، وبالتالي فإن استرجاعها يمثل حالة خاصة وليس قاعدة. ولعله يسهل فهم حظر استرجاع المؤونات في الصين نظراً لضعف ممارسات حوكمة الشركات، والتلاعب التلقائي بالنتائج.

01 التزام وزارة المالية والجهات  
التنظيمية والمهنية.

02 جهود أصحاب المصلحة في إعداد  
التقارير المالية.

03 إصدار توجيهات شاملة لتطبيق  
المبادئ المحاسبية.

04 تطبيق معايير متناسبة من قبل  
المنظمين.

05 تطوير ثقافة الأخلاقيات لتعزيز  
المحاسبة والأحكام.

06 زيادة تراكم المعرفة الفنية والخبرة  
العملية للشركات.



هونغ  
كونغ

01

البلد  
الصين

02

المساحة  
2755.03 ك.م.

03

عدد السكان  
7409800

## مستقبل المعايير

تعتبر المعايير المحاسبية الصينية في الوقت الراهن متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية. فبعد تضييق نطاق الاختلاف بين النظامين المحاسبين قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديد عدد من المشاكل المحاسبية في الصين، التي تتميز بظروف وبيئة فريدة، إذ يمكن أن تكون مفيدة بصفة خاصة لمجلس معايير المحاسبة في إيجاد حلول عالية الجودة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وتشمل هذه القضايا محاسبة القيمة العادلة، وتجميع الشركات الخاضعة لرقابة مشتركة.



## توافق النظام

معوقات.. وصعوبات  
تسعى الصين لتبني  
المعايير المحاسبية  
الدولية، وذلك من  
خلال اختبار توجيه النمو  
الاقتصادي للبلد إلى  
نظام اقتصاد السوق،  
والارتباطات المتزايدة  
بالمؤسسات متعددة  
الجنسيات والصعوبات  
التي لم تعرف طولاً  
باستعمال الإطار  
المفاهيمي السابق.  
وقد واجه هذا الاتجاه  
الجديد- كغيره من  
الإصلاحات الأخرى  
بالصين- العديد  
من المعوقات  
والاعتراضات، حيث  
أثارت كثرة التلاعب  
بالنتائج في العديد من  
الشركات بالإضافة  
إلى وجود عدد كبير  
من المحاسبين غير  
المكونين في مجال  
المحاسبة المتقدمة  
والتدقيق، تساؤل  
واضعي المعايير  
الصينية حول إمكانية  
تبني المعايير  
المحاسبية الدولية.  
ومن المعوقات الأخرى  
التي واجهت تبني  
المعايير المحاسبية  
الدولية في الصين هي  
ضعف تكوين وتأهيل  
المحاسبين لتمكينهم  
من ممارسة الحكم  
المهني بصورة ألاقية  
وقابلة للتحقق منها.  
لقد انتقلت القواعد  
المحاسبية الصينية  
من تنظيم محاسبي  
صارم أدى إلى الإخلال  
بالقوائم المالية إلى  
إطار مفاهيمي من  
يسمح بجزء من الحكم  
الذاتي.



### معهد خبراء المحاسبة بهونغ كونغ أول منظمة مهنية تعترف بالتوافق المحاسبية في الصين

المعايير المحاسبية الصينية المتبناة سنة 2006م تصر على ضرورة إدخال  
القيمة العادلة بحذر، وبصفة تدريجية في النظام المحاسبي الصيني،  
وذلك لأن الأسعار المتوفرة في الأسواق غير متطورة، وقد لا تشكل  
قاعدة جيدة لتحديد القيمة العادلة. وعلى هذا النحو تمنع المعايير  
المتعلقة بالاستثمارات غير المنقولة وإعادة هيكلة الديون، تطبيق  
القيمة العادلة إلا في حالة وجود أسواق نشطة تسمح بتقييمها بشكل  
موثوق به.

وقد أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية بهذا الشأن، أن توخي الحذر  
من قبل الصين عند تبني القيمة العادلة يعتبر مثلاً جيداً يمكن أن تقتدي  
به الأسواق الأخرى الناشئة.

### اختلافات بسيطة

فيما يخص باقي الاختلافات بين النظام المحاسبي الصيني والدولي  
فهي لا تعتبر فروقات، بل مجرد تكملة لبعض المواضيع في المحاسبة  
الصينية، والتي لا وجود لها عادة في الدول النامية. على سبيل المثال  
فإن تجميع المؤسسات تحت رقابة مشتركة يعتبر من المواضيع  
المحاسبية التي تختص بها الصين وبعض البلدان الأخرى القليلة. وفقاً  
للنظام المحاسبي الصيني، فإن تجميع مؤسستين مراقبتين من طرف  
نفس المساهم يجب أن يسجل بالتكلفة التاريخية، لأن المعاملة قد لا  
تتم بالقيمة السوقية.

ففي حين تطالب المعايير المحاسبية الدولية بتطبيق القيمة العادلة،  
يبقى واضعو المعايير الصينية معرضين عن ذلك. وفي هذا الصدد فإن



## محمد بن عبد الله الأحمري

زميل الهيئة السعودية  
للمحاسبين القانونيين

# تطبيق أساس الاستحقاق يقودنا إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

انطلاقاً من مجريات التحولات الحقيقية لبيئة الأعمال المحلية وفقاً لرؤية المملكة 2030، والتي لم تقتصر فقط على قطاع الأعمال، بل شملت كل الجوانب المالية لاقتصاد المملكة كتحويل متكامل الأطراف للاقتصاد الكلي، حيث تعكف حالياً المالية السعودية (وزارة المالية) على القيام بإجراء معالجة محاسبية لتبني أساس الاستحقاق (accrual basis) للتقرير المالي لبيئة القطاع العام، والذي يعتبر بداية لنقطة الانطلاق لإمكانية تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية للقطاع العام (IPSAS) التي تشتمل على (42) معياراً أصدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية للقطاع العام (IPSASB) والذي يتم دعمه من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، بالإضافة إلى (CIPFA)، حيث قام المجلس في عام 2015م بوضع خطة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية لدى القطاع العام عن طريق زيادة الاعتماد على أساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك بهدف تحسين جودة التقارير المالية من خلال زيادة الشفافية، وتحقيق المساءلة، والرفع من مستوى كفاءة القياس المحاسبي للالتزامات والنفقات الرأسمالية، وإدارة الأصول والاستثمارات، بالإضافة إلى إمكانية تحليل القوائم المالية، وإجراء المقارنات، والمساعدة في صنع القرار لدى القطاع العام. كما أن التحول لأساس الاستحقاق (accrual basis) يؤدي إلى زيادة الوعي بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ونظراً لأهمية تبني أساس الاستحقاق قام المجلس في عام 2015م بإصدار المعيار رقم (IPSAS33) الخاص بتبني أساس الاستحقاق للمرة الأولى لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والمبني أساساً على المعيار الدولي رقم (IFRS1). كما تشير التقارير الصادرة من قبل (Accountability Index) إلى أن نسبة الحكومات التي تعد تقاريرها المالية على أساس الاستحقاق ستصل إلى 10% في عام 2023م، نظراً للحاجة إلى تقليل الفارق بين تقارير القطاع الخاص والقطاع العام، تلبية لاحتياجات المستفيدين، ومساعدتهم للوصول إلى البيانات الفعلية في الوقت المحدد. كما يطبق حالياً أساس الاستحقاق للتقرير المالي للقطاع العام فيما يقارب من 25 دولة منها (أستراليا والمملكة المتحدة وكندا ونيوزلندا وفرنسا). ويعمل عدد من الدول كماليزيا وغانا والبرازيل على تبني أساس الاستحقاق المحاسبي للتقرير المالي للقطاع العام عن طريق تضافر الجهود المهنية، وتقديم التوعية عن طريق عقد الندوات، وورش العمل، والدورات التدريبية، ومساندة الوزارات الحكومية بكل الوسائل الممكنة، للقيام بذلك التحول المهم في نظامها المحاسبي الحكومي، والذي تتمنى أن تتكاتف الجهود لدينا، سواء من المهنيين، أو الأكاديميين مع الجهات الرسمية المعنية بذلك التحول الضروري، للقيام بالإصلاح المحاسبي الجوهرى كمنطلق لتوفير بيئة مالية متوافقة مع رؤيتنا الطموحة.



# الحوسبة السحابية..

## تسخير التقنية لخدمة المال والأعمال

في التطورات التقنية المتلاحقة أصبحت الحوسبة السحابية إحدى أهم التقنيات الناشئة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتعمل الحوسبة السحابية على أن يحصل المستخدم على خدمة تتيح له تخزين بياناته كلها خارج نطاق جهازه الشخصي، أي أنه يخزن ملفات وبياناته على خوادم الحوسبة السحابية على صورة ملفات يمكنه الوصول إليها من أي مكان حيث يوجد اتصال بالإنترنت.

## يمكن لأي جهاز كمبيوتر عادي، وباستخدام أي متصفح للويب << الوصول إلى الخدمات السحابية

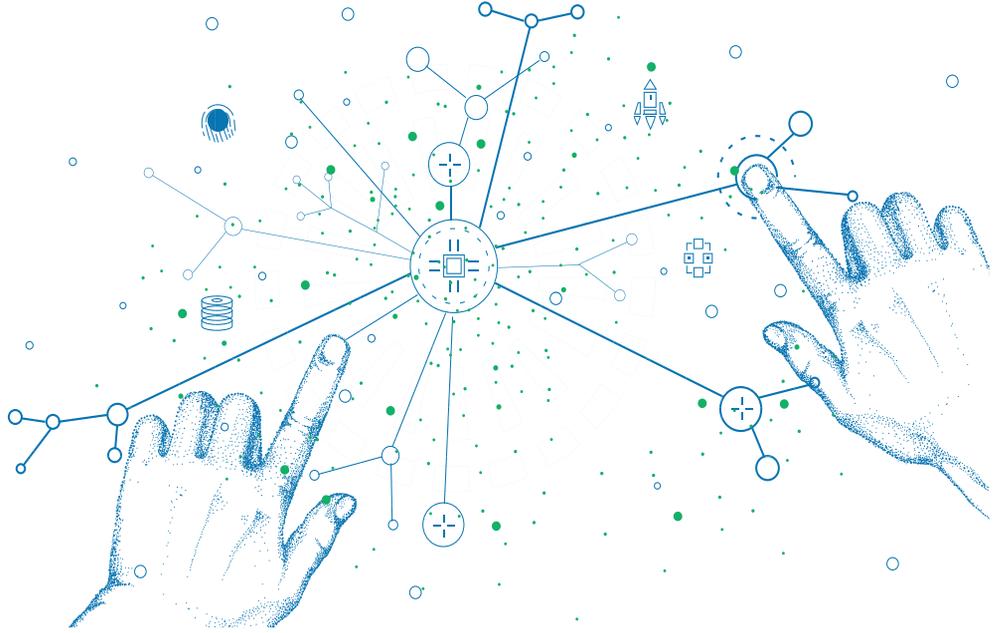
تمثل الحوسبة السحابية الطريق لمستقبل تكنولوجيا المعلومات، خصوصاً أنها تشكل أكبر نمو في هذا المجال. وظل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يقود العالم المعاصر إلى عوالم متعددة في شتى مجالات التنمية؛ فقد أصبح من الركائز الأساسية لتقدم الدول ونموها.



## المحاسبة

### السحابية

المحاسبة السحابية هي عملية إعداد الحسابات من خلال استخدام برنامج محاسبي مستضاف من قبل طرف ثالث على الإنترنت. وقد سهلت هذه القفزة المعلوماتية والتكنولوجية عملية مسك وإعداد الحسابات بشكل لم يكن متعارفاً عليه في السابق. وقد ساعدت تكنولوجيا السحاب أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في جميع بقاع العالم على إعداد ومسك حساباتهم من خلال شركات محاسبة مختصة دون الحاجة إلى وجود محاسب دائم.



### المحاسبة السحابية هي عملية إعداد الحسابات من خلال استخدام برنامج محاسبي مستضاف

### مزايا تطبيقات المحاسبة السحابية



#### الحوسبة السحابية

01

تخفيض التكاليف

02

سهولة الوصول

03

تقليل الأعباء

#### فوائد عديدة

للحوسبة السحابية فوائد عديدة، منها تخفيض التكاليف، حيث لم يعد من الضروري شراء أسرع أجهزة كمبيوتر أو أفضلها من حيث الذاكرة أو أعلىها من حيث مساحة القرص الصلب، بل يمكن لأي جهاز كمبيوتر عادي، وباستخدام أي متصفح للويب الوصول إلى الخدمات السحابية المختلفة محل الاستخدام (تحرير مستندات، تخزين ملفات، تحرير صور... إلخ). كما لم يعد هناك حاجة إلى شراء التجهيزات مثل المخدمات باهظة الثمن لتقديم خدمة البريد الإلكتروني، أو الوحدات التخزينية الضخمة لعمل النسخ الاحتياطية للبيانات والمعلومات.

كذلك من فوائد الحوسبة السحابية جعل أعباء صيانة وتطوير البرامج تقنياً على عاتق الشركات المزودة، مما يقلل العبء على المستخدمين، ويجعلهم يركزون على استخدام هذه الخدمات فقط.

#### الحوسبة السحابية في المملكة

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية الحوسبة السحابية، وأولتها اهتماماً كبيراً منذ وقت مبكر. ومما لاشك فيه أن حلول خدمات الحوسبة السحابية، والتي أضحى تساعد على توفير الوقت والجهد للعاملين في كافة القطاعات الحكومية والخدمية أو الخاصة قد حققت في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام نسبة نمو بلغت 50%، وداخلياً في المملكة تتوالى الاستعدادات اللازمة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بالدعم والمؤازرة لمواكبة كل ما هو جديد في مجال التقنية، امتداداً لما ظلت تقوم به من اهتمام أسفر على العديد من الإنجازات التي حققتها المملكة في تطبيق الحكومة الإلكترونية، وحلولها ضمن أفضل 20 دولة على مستوى العالم.

إعداد الحسابات من خلال أحدث التطبيقات دون القلق من التحديثات الدائمة.

إمكانية الوصول إلى الحسابات من أي مكان في العالم من أي جهاز متصل بالإنترنت.

استخدام التطبيقات عن طريق دفعات شهرية أو سنوية.

إلغاء تكاليف حفظ وإدارة البيانات عند استخدام تكنولوجيا السحاب.

تقليل مخاطر فقدان البيانات عن طريق النسخ الاحتياطي الآلي لحماية البيانات.

## عيوب الحوسبة السحابية

- الخوف من اختراق خوادم مقدمي الخدمة وسرقة البيانات.
- الخوف من انقطاع خدمة الإنترنت بشكل عام.
- التطبيقات الحالية للحوسبة السحابية على شبكة الإنترنت لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.
- عناصر الأمان عند استخدام الحوسبة السحابية

ويرتكز مقدمو خدمة الحوسبة السحابية في الأمان على عدة عناصر منها:

### نظام إدارة الهوية



## المملكة سوق سريعة النمو في الشرق الأوسط للنظم السحابية وزيادة الإنفاق للتحويل الرقمي



### مركز البيانات السحابية

التدشين  
مايو 2018

يتبع  
لشركة  
إس إيه بي

المنطقة  
الرياض

حيث تتجه 59% من الشركات العاملة في المملكة لزيادة الإنفاق على الحوسبة السحابية في عام 2019، ما من شأنه أن يدفع قُدماً بمسيرة التحويل الرقمي لهذه الشركات، وفقاً لدراسة نشرت نتائجها شركة "يوغوف" للأبحاث خلال مؤتمر "السعودية الرقمية 2030". ويقترب تشغيل الشركات أعمالها على النظم السحابية من نقطة تحوّل حاسمة خلال العام المقبل، إذ تخطط ثلثا الشركات، أو ما يقارب 66% في المملكة لتسريع مسيرتها في التحوّل الرقمي القائم على الحوسبة السحابية في هذا العام 2019. ووجدت الدراسة أن 29% من الشركات والمؤسسات في المملكة تعتزم زيادة إنفاقها على الحوسبة السحابية العام المقبل بما لا يقل عن 29%.

### مركز البيانات السحابية

قد شهدت المملكة إطلاق أول مركز عام للبيانات السحابية بها، مما يمكّن الشركات المحلية من تخزين بياناتها ضمن أنظمة خاصة بالحوسبة السحابية، أو Cloud Computing داخل المملكة وليس خارجها. ومن المتوقع أن يسهم المركز الذي أطلقته شركة SAP في توسيع نطاق قطاع تقنية المعلومات في السعودية، والذي تلامس قيمته حالياً 33 مليار ريال بحسب تقرير حديث لشركة BMI Research. ويمكّن المركز الجديد الشركات من تخزين بياناتها في مراكز "سحابية" داخل المملكة، بحيث توفر للشركات الخاصة والدوائر الحكومية خاصية الخصوصية، وحفظ البيانات الحساسة والتي لا ترغب في نقلها خارج المملكة.

## تأكيدات

قال خالد الصالح، الرئيس التنفيذي لشركة "إس إيه بي" السعودية: إن عام 2019 في المملكة سيكون عام "الحوسبة السحابية أولاً"، موضّحاً أن أغلبية الشركات ستحرص على الاستثمار في الحوسبة السحابية، ودعم التحويل الرقمي القائم على الحوسبة السحابية، وأضاف: "يمكن للشركات التي تشغل أعمالها على الأنظمة السحابية العامة أو الخاصة تحسين التكاليف، وزيادة الخدمات، وتوظيف الموظفين من أجل الابتكار في الأعمال الجوهريّة. ويمكن لمركز "إس إيه بي" الرقمي أن يساهم بقوة في إتاحة أساس متين لتحقيق أهداف الرؤية السعودية 2030".



# رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية:

## ما يمكن أن تحققه وما لا يمكن أن تحققه تقارير الاستدامة

ألقى السيد هانز هوجرفورست، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كلمة في مؤتمر التقارير المالية المتعلقة بالمناخ المنعقد في 2 أبريل 2019 بجامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة حول ما يمكن أن تحققه وما لا يمكن أن تحققه تقارير الاستدامة. وقد بين السيد هوجرفورست كيف يمكن للتقارير التي تساعد المستثمرين على فهم كيفية تأثر الشركات بقضايا الاستدامة، أن تقدم خطوة واعدة في السير إلى الأمام، ويبيّن كذلك الدور الذي يعتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية القيام به في هذا المجال. في الوقت نفسه، حذر من التوقعات المبالغ فيها للنظر في تقارير الاستدامة كعامل محفز للتغيير في غياب السياسة والتدخل السياسي.



هانز هوجرفورست  
رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

\* تم نقله بتصريف من موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية.





### تغير المناخ- إخفاق في السوق

إن تغير المناخ هو مثال قوي على فشل السوق. فبمجرد إلقاء نظرة على الطيران، نجد أنه واحد من المصادر الأسرع نموًا لانبعاثات الغازات الدفيئة، وأكثر أشكال النقل كثافة في التأثير على المناخ. ومع ذلك، نجد أن أسعار تذاكر الطيران الدولية لا تعكس بأي حال العوامل الخارجية السلبية للطيران. كان من الضروري فرض ضرائب كبيرة لمقابلة تأثيره السلبى على البيئة، ولكن بدلاً من ذلك، لا يخضع الطيران لضريبة الوقود أو ضريبة القيمة المضافة. إنه مدعوم بدرجة كبيرة مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى. نتيجة لذلك، يمكن أن تكون رحلة الطيران من لندن إلى أمستردام، التي تستهلك قدرًا كبيراً من الوقود، أرخص من رحلة سيارة الأجرة، الصديقة للبيئة، إلى المطار. إن اقتصاديات صناعة الطيران تمثل إخفاقاً في السوق، ويضعف ذلك الإخفاق في السياسة العامة. إذا كان لدينا عالم مثالي، فلن تكون هناك حاجة إلى تقارير الاستدامة. سيتم فرض ضرائب كافية على العوامل الخارجية السلبية، مثل التلوث، بحيث يعكس سعر المنتج التكلفة التي يؤثر بها على البيئة. إن فرض ضريبة واقعية على الكربون من شأنه أن يتسبب في أن تعكس القوائم المالية لصناعات المدخن التكاليف الحقيقية لمنتجاتها. إذا كانت هذه التكاليف تجعل النشاط الاقتصادي غير مجدٍ، فسوف تظهر القوائم المالية انخفاض قيمة الأصول ذات الصلة. وسوف تكون التقارير المالية وتقارير الاستدامة واحدة.

كما يوضح مثال الطيران الذي ذكرته، أننا من الواضح بعيدون عن ذلك العالم المثالي. هذا هو السبب في أن كثيرًا من الناس ينظرون إلى تقارير تغير المناخ، أو على نطاق أوسع تقارير الاستدامة، كمحفز مهم للتغيير.

### المقدمة

أولاً وقبل أي شيء، أود أن أشكر جميع من ساهموا في تنظيم هذا الحدث. ويسعدني أن أتحدث عن التقارير المتعلقة بالمناخ. تتمثل رسالة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاسبية تضيف الشفافية والمساءلة والكفاءة على الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. لقد تم تصميم المعايير الدولية للتقرير المالي لتلبية احتياجات المعلومات المالية للمستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق لدعم قراراتهم الاقتصادية. فعند قيامنا بوضع المعايير يكون في قمة أولوياتنا التركيز على المعلومات المالية التي تهم المستثمرين.

هناك 144 جهة اختصاص، منتشرة في جميع أنحاء العالم، قد اعتمدت المعايير الدولية للتقرير المالي. على الرغم من الاتجاه الأخير ضد العولمة، إلا أن عدد الدول المعتمدة للمعايير الدولية استمر في الارتفاع. إضافة إلى ذلك فإن معظم جهات الاختصاص تقاوم الإجراء بإجراء تعديلات محلية على معاييرنا. وهذا يجعل المعايير الدولية للتقرير المالي هي أكثر المعايير الاقتصادية المعتمدة على نطاق واسع في العالم.

قبل أن أقدم لكم آرائى حول التقارير المتعلقة بالمناخ، أود أن أعترف ببعض الشكوك التي كانت لدي. قد يعلم بعضكم أنني أمضيت وقتاً طويلاً في العمل السياسي في الماضي، وكسياسي ليبرالي يميل إلى السوق الحرة، بدأت أشكك في تغير المناخ. لم يكن مقبولاً لدي أن كثيراً من الأشخاص في حركة البيئة في ذلك الوقت كانت لديهم أجندة قوية مناهضة للسوق ومناهضة للعولمة. وقد جعل ذلك قضية تغير المناخ قضية مشبوهة.

وعلى مر السنين، تغير رأبي تدريجيًا. لم أعد مؤمناً فقط بالأسواق، ولكن أيضاً بالعلم، ولم يعد بإمكانى تجاهل الأعداد المتزايدة من الفائزين بجوائز نوبل الذين يحذرون من تغير المناخ. علاوة على ذلك فإنني، بينما لا زلت أعتقد أن سياسات السوق الحرة تحقق أفضل النتائج بشكل عام، إلا أنني أدرك أيضاً أن السياسة العامة ضرورية لمواجهة إخفاقات السوق.



144 جهة اختصاص في العالم  
اعتمدت المعايير الدولية  
للتقرير المالي

## 230 مبادرة لمعايير استدامة الشركات عبر أكثر من 80 قطاعاً



### منهجية التقرير عن الاستدامة

وفقاً لـ «فاينانشيال تايمز»، فإن هناك ما لا يقل عن 230 مبادرة لمعايير استدامة الشركات عبر أكثر من 80 قطاعاً. ومن هذا العدد الكبير من مبادرات الاستدامة، يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين.

الجزء الأول من تقارير الاستدامة مضمّن في تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهو يسعى لتعزيز التغيير السلوكي من خلال مطالبة الشركات بإثبات كيف تساهم في خلق عالم أفضل من خلال المشاركة في أنشطة مستدامة لتحسين البيئة. يتم توجيه هذا النوع من تقارير الاستدامة نحو الصالح العام وينظر إلى المجتمع ككل على أنه الجهة التي تتلقى التقارير.

على الرغم من أن هذا الجزء من تقارير الاستدامة مشروع تماماً، إلا أن نطاقه يختلف عن نطاق المعايير الدولية للتقرير المالي. لا تسعى معاييرنا إلى إظهار مساهمة الشركة في الصالح العام، ولكن تسعى لتوفير معلومات تساعد المستثمرين في جهودهم للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة نفسها. لذلك نجد أن تقارير الاستدامة التي تشابه المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تفي بأهداف التقارير المالية، بالرغم من أنه قد يكون هناك بعض التداخل في الممارسة.

ومع ذلك، هناك جزء آخر متزايد التأثير في تقارير الاستدامة يركز بشكل أكبر على تأثير مشكلات الاستدامة على الشركة نفسها، وليس على الصالح العام. فهو يسعى إلى تزويد المستثمرين بمعلومات حول الكيفية التي قد تؤثر بها قضايا الاستدامة على الأداء المالي للشركة في المستقبل. إن عمل بعض الجهات مثل فريق العمل التابع لمجلس الاستقرار المالي المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) هو مثال لمثل هذا التوجه نحو المستثمرين وخلق قيمة. إن نطاق إطار الإفصاح المذكور يقترب بشكل وثيق من نطاق معايير المحاسبة الدولية. ويقودني ذلك إلى السؤال عن كيفية ارتباط تقارير الاستدامة بالتقارير المالية، وما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس معايير المحاسبة الدولية.

### دور مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

اسمحوا لي، أولاً أن أوضح أنني لا أعتقد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعد جاهزاً للدخول مباشرة في مجال تقارير الاستدامة. يتطلب وضع معايير تقارير الاستدامة الخبرة التي لا نملكها. علاوة على ذلك، يوجد بالفعل عدد أكثر مما هو مطلوب من واضعي المعايير النشطين في هذا المجال. بعد ما ذكرته، يمكن أن يكون لقضايا الاستدامة بالفعل تأثير يجب أن ينعكس في التقارير المالية كما يجري حالياً. نشر مجلس معايير المحاسبة الأسترالي مؤخراً ورقة مهمة جداً تناقش متى تكون الإفصاحات المتعلقة بالمناخ جوهرية، وبالتالي ينبغي إدراجها في القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

تشير الورقة إلى أنه في صناعات معينة، يمكن المبالغة في تقدير القيمة الدفترية للأصول- مثل الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول المعترف بها فيما يتعلق بالموارد المعدنية- إذا لم يؤخذ تأثير المخاطر المتعلقة بالمناخ في الحسبان بشكل صحيح. عندما يكون للمخاطر المتعلقة بالمناخ تأثير كبير على عمليات الشركة، فإن المعلومات المتعلقة بكيفية أخذ ذلك في الحسبان في حسابات انخفاض القيمة ستكون ملائمة لمستخدمي القوائم المالية. وفي النهاية، عندما تصبح تأثيرات تغير المناخ أكثر بروزاً، فإنها سوف تصبح أكثر وضوحاً في القوائم المالية.

ومع ذلك، قد لا يظهر العديد من مشكلات الاستدامة إلا على المدى الطويل. في مثل هذه الحالات، سوف تميل إلى الإفلات من القوائم المالية، والتي هي في الأساس تغطية لأحداث خلفية. ولكن حتى في مثل هذه الحالات، نعتقد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية له دور يلعبه، أي من خلال جهودنا لتحسين ما نحب أن نسميه «التقارير المالية الأوسع». اسمحوا لي أن أحاول توضيح ما أعنيه بهذا.

### التقارير المالية الأوسع

في حين أن التقارير المالية الكلاسيكية ستظل حجر الزاوية في عملنا، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يدرك دائماً حدوده. فعلى سبيل

المثال، لا توفر القوائم المالية سوى القليل من المعلومات حول نموذج أعمال الشركة أو البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها. كما أنها لا تحتوي على معلومات حول جميع الموارد والعلاقات غير الملموسة التي تقود نجاح الأعمال. يتم استبعاد هذه المعلومات من القوائم المالية لأسباب وجيهة. إن محاولة الحصول على قيمة الأشياء غير الملموسة هي ممارسة ذاتية بشكل كبير، وستشكل تحديات هائلة في مجال الاعتراف والقياس.

تحتوي القوائم المالية أيضاً على معلومات استشرافية محدودة، بما في ذلك معلومات حول قضايا الاستدامة الناشئة. وهذا يجعل من الصعب للغاية للمستثمرين معرفة ما إذا كانت الشركة تغطي الأولوية للأهداف المالية قصيرة الأجل على حساب خلق قيمة على المدى الطويل لم يتم على الفور الاعتراف بها في القوائم المالية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحويل رأس المال عن الشركات التي تتبع استراتيجيات طويلة الأجل لصالح الشركات التي تغطي الأولوية للأرباح قصيرة الأجل.

واستجابة لذلك، نشرنا في عام 2010 إرشادات سمينها بيان ملاحظات الإدارة Management Commentary Practice Statement- وهي في الأساس إرشادات غير إلزامية لكيفية كتابة مقدمة التقرير السنوي. القصد من هذه الإرشادات مساعدة الإدارة في توفير سياق أوسع للقوائم المالية. ولهذا السبب كنت أود أن أوضح ما تعنيه معلومات مالية أوسع.

فمنذ عام 2010، حدثت أمور كثيرة. فمع انطلاق عملاقة التقنية، كان

## « << المتشككون في تغير المناخ يعودوا حقاً يذكرون تغير المناخ

### أفكار بشأن تقارير الاستدامة

في الجزء الأخير من كلمتي، أود أن أبدي بعض الملاحظات العامة حول تقارير الاستدامة.

أولاً: ببساطة، هناك كثير من المعايير والمبادرات في مجال تقارير الاستدامة. وهذا يؤدي إلى كثير من الالتباس بين المستخدمين والشركات نفسها. وإعطاء مثال واحد، تم تصنيف شركة Tesla من قبل مؤشر MSCI في المرتبة الأعلى، بينما صنفت من قبل مؤشر FTSE على أنها أسوأ شركة لصناعة سيارات على مستوى العالم فيما يتعلق بقضايا البيئة والاستدامة والحوكمة ESG. وفوق ذلك، هناك وكالة أخرى وضعتها في مرتبة بالوسط. فمع وجود كثير من المعايير، يكون احتمال الإفراط في الإفصاح عن البيانات هائلاً.

من الواضح أن هناك حاجة إلى التوحيد. الخطوة الأولى المفيدة هي الجهود التي يبذلها منتدى حوار تقارير الشركات Corporate Reporting Dialogue، برئاسة زميلي السابق إيان ماكينتوش، لمواءمة أطر المعايير المختلفة في هذا المجال.

ثانياً: لا ينبغي لنا أن نبالغ في التوقعات بشأن تقارير الاستدامة كعامل للتغيير. لا ندعونا ننسى أن الشفافية الكاملة لم تفلح كثيراً في الحد من الزيادة في تعويضات الشركات. وبدرجة متساوية، لا ينبغي لنا أن نتوقع أن تكون تقارير الاستدامة فعالة للغاية في حث الشركات على إعطاء الأولوية للمتطلبات المناخية بدلاً من الربح. فتضليل المستهلكين حول الممارسات البيئية للشركة هو أمر متفشٍ. عندما اندلعت أخبار فضيحة انبعاثات سيارات فولكس فاجن، كانت شركة فولكس فاجن تقود قطاع السيارات في مؤشر داو جونز للاستدامة، وكانت شركة أودي التابعة لها تقوم بتشغيل إعلانات تلفزيونية تعرض غناء الدمية كيرميت فروغ Kermit the Frog «ليس من السهل أن تكون أخضر» «it isn't easy being green». بالعودة إلى الطيران، لا نحتاج إلى تقارير الاستدامة لكي نعرف أن الطيران مضر جداً للبيئة. ومع ذلك، نحن جميعاً نحب رحلاتنا إلى الخارج ونلاحظ أن عدد الرحلات الجوية مستمر في النمو عاماً بعد عام. في النهاية، تظل الحوافز المالية حاسمة في مكافحة عوامل تغير المناخ. لهذا السبب، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن أكثر المجالات الواعدة لتقارير الاستدامة تشمل تلك المعايير التي تركز على المستثمر وعلى تأثير قضايا الاستدامة على العائدات المستقبلية للشركة. هذا هو نوع تقارير الاستدامة التي تتوافق بشكل جيد مع بيان ملاحظات الإدارة الخاص بنا، بدلاً من التقارير التي تركز بشكل أساسي على مساهمة الشركة في الصالح العام. في حين أن بعض المستثمرين يمكن استمالتهم للاستثمار في الشركات التي تظهر نتائج جيدة في مسؤولية الشركات، فإن تأثير قضايا الاستدامة على العائدات المالية المستقبلية سيكون له في النهاية تأثير أكبر بكثير على قرارات الاستثمار.

في هذا الصدد، لا يزال يتعين القيام بكثير من العمل. في الآونة الأخيرة، نشرت مجلة الإيكونوميست قصة واقعية بعنوان «الحقيقة حول التغير الكبير في النفط والمناخ». لقد أظهرت أنه على الرغم من أن التقارير السنوية لشركات الطاقة الكبرى تحكي عن وضع إيجابي positive green story، فإن الاستثمار في الوقود الأحفوري مستمر في النمو بقوة، وقلل من الاستثمار في الطاقة المتجددة. فشرركات النفط ترى أن الطلب على الطاقة يرتفع وليس لديها سبب فوري للخوف من تدابير صارمة للحد من الانبعاثات الكربونية في أجزاء كثيرة من العالم. بالنسبة للمستثمرين، لا تزال هذه الشركات جذابة، حيث إن أربعاً من أكبر 20 شركة بالنسبة لتوزيعات الأرباح هم شركات النفط الكبرى.

وهذا يدل على أن متطلبات تقارير الاستدامة لا يمكنها أن تتجاوز السياسيين من حيث الحاجة إلى سياسات مبنية على تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالمناخ؛ سيكون أفضل ألف مرة إذا تمكنا من الاتفاق على تطبيق ضريبة الكربوسين.

### الخاتمة

هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل. فمُنذ الأيام الأولى التي كنت فيها متشككاً في تغير المناخ، نجد أن قضية تغير المناخ هي بلا جدال قد انتقلت إلى المسار السياسي. ومن الملاحظ أنه حتى المتشككين في تغير المناخ لم يعودوا حقاً يذكرون تغير المناخ. هناك ببساطة كثير من الأدلة: إنهم يقبلون أن تغير المناخ هو أمر حقيقي، إنهم الآن، بدلاً مما سبق، يذكرون أنه جيد، فعلى الأقل يعلمون أنه يتعين عليهم ضبط علمهم الزائف لكي يظلوا يتمتعون بالقليل من المصداقية. لقد انتقل تغير المناخ إلى صدارة اهتمامات البشر، ومن المأمول أن يوفر ذلك مساحة أكبر لوضع سياسات عامة وكافية في المستقبل. كلما بدأت هذه السياسات في التأثير، أصبحت تقارير الاستدامة أكثر ملاءمة للظروف.



هناك اهتمام أكبر بتأثير الأشياء غير الملموسة. أطلق المجلس الدولي للتقارير المتكاملة The International Integrated Reporting Council إطاره الخاص بالتقارير المتكاملة. وقد شهدنا أيضاً العديد من مبادرات جهات الاختصاص، مثل توجيهات التقارير غير المالية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. وبالطبع، تم إحراز تقدم كبير في مجال إعداد التقارير الخاصة بمسائل البيئة والاستدامة والحوكمة (ESG)، ولم يكن أي منها متوقفاً في بيان الممارسة الخاص بنا. ومع ذلك، لا تزال نسمع مخاوف المستثمرين بشأن جودة وتركيز المعلومات التي يتلقونها. لهذه الأسباب، بدأنا العمل على إصلاح شامل لبيان الممارسة المذكور. سيقى بيان الممارسة المحدث يركز بشكل أساسي على احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية الموسعة. نريد من الشركات أن تقدم تقارير حول ما هو مهم من الناحية الاستراتيجية لهم، بما في ذلك كيف تتوافق سياسات المكافآت مع أهدافها طويلة الأجل. سيكون هناك المزيد من التركيز على الأشياء غير الملموسة. وبالطبع، يتعين على الشركات أن تحدد كيف يمكن لقضايا الاستدامة، بما في ذلك التغيرات المناخية، التأثير على أعمالهم إذا كان هذا التأثير جوهرياً. إن عمل بعض الجهات مثل فريق العمل التابع لمجلس الاستقرار المالي والمعنى بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) قد ساعدتهم جيداً على تلبية متطلبات بيان ملاحظات الإدارة.

# مركز جودة التدقيق الحكومي الأمريكي..

يكرس لعمليات تدقيق  
عالية الجودة وأكثر فعالية

يعمل مركز جودة التدقيق الحكومي الأمريكي (GAQC) على الترويج لأهمية جودة التدقيق الحكومي، والتوعية بقيمة عمليات التدقيق لطالبي خدمات التدقيق الحكومي. كما يعتبر المركز جهة طوعية لشركات المحاسبة القانونية ومنظمات التدقيق الحكومية التي تتولى عمليات التدقيق الحكومي. وتكمن أهمية هذا المركز في إنهاء الإجراءات المتعلقة بتدقيق الكشوفات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الحكومي (AICPA).

## تتمثل رسالة مركز جودة التدقيق الحكومي الأمريكي في زيادة الوعي بأهمية التدقيق الحكومي

ويشمل التدقيق الحكومي الامتثال بعمليات التدقيق المقررة (بشار إليها بعمليات التدقيق الفردية) التي تنفذ تحت قانون المراجعات الفردية تعديل 1996م ومكتب إدارة الميزانيات (OMB) القسم 2 بقانون الإجراءات الفيدرالي الأمريكي (CFR) الجزء 200، والمتطلبات الإدارية، ومبادئ التكاليف ومتطلبات التدقيق الفيدرالية (الإرشادات الموحدة) وخلافها من مبادئ الامتثال بالتدقيق، وتصديق الوثائق المطلوبة وفقاً للأنظمة واللوائح الفيدرالية، أو القطرية، أو المحلية.

## ما هو التدقيق الحكومي؟

تقوم الحكومة الفيدرالية الأمريكية سنوياً بتقديم الملبارات من الدولارات في شكل هبات، وقروض، وضمانات قروض، وأموال، واتفاقيات تعاونية، وإعانات، والفوائد، والتأمين، وسلع غذائية، وخلافها من أشكال المساعدة غير النقدية، فضلاً عن الاعتمادات المباشرة والتعويضات الفيدرالية، ودواعي الامتثال بمتطلبات التدقيق، وتقتضي متطلبات التدقيق هذه إنهاء الإجراءات المتعلقة بتدقيق الكشوفات المالية.



### بشمل التدقيق الحكومي مراجعة الكشوفات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الحكومي الخاص بالجهات القطرية

يوصي مركز جودة التدقيق الحكومي الأمريكي بـ(5) خطوات لتحسين جودة التدقيق هي:



#### منظمات التدقيق الحكومية

تقديم المعلومات والموارد

تحسين جودة التدقيق

التعريف بالتدقيق الحكومي

#### مراجعة الكشوفات المالية

يشمل التدقيق الحكومي كذلك مراجعة الكشوفات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الحكومي الخاص بالجهات القطرية، أو الحكومات المحلية، أو المنظمات غير الربحية ومؤسسات التعليم العالي، وخلافها من المنظمات غير الربحية.

#### رسالة المركز

تمثل رسالة مركز جودة التدقيق الحكومي الأمريكي في زيادة الوعي بأهمية التدقيق الحكومي، والعمل كمقدم موارد شاملة للتدقيق الحكومي للمؤسسات الأعضاء، ومنظمات التدقيق الحكومية (SAOs)، وتقديم المعلومات والموارد، وخلافها من الأدوات للمساعدة في تحسين جودة التدقيق الحكومي، بالإضافة إلى خلق مجتمعات من المؤسسات ومنظمات التدقيق الحكومية (SAOs) التي تبين الالتزام بجودة التدقيق الحكومي. وكذلك القيام بتعريف المؤسسات ومنظمات التدقيق الحكومية (SAOs) العضوة من أجل تمكين طالبي خدمات التدقيق الحكومي (الكيانات الخاضعة للمراجعة auditees) للتعريف بأعضاء المركز، ولتعليم الكيانات الخاضعة للمراجعة بأهمية جودة التدقيق، إلى جانب تقديم معلومات عن أنشطة المركز إلى الجهات المعنية بالتدقيق الحكومي.

ضرورة الوفاء بالمسؤولية الائتمانية



أهمية الحصول على ضمانات تؤكد سلامة الوضع المالي



تحديد حالات عدم الامتثال وخلافها من القضايا



تقليل مخاطر عدم الامتثال مستقبلاً



بناء الثقة بين دافعي الضرائب والجهات المانحة



## وفقاً لمركز جودة التدقيق الحكومي الأمريكي فإن هنالك (5) خطوات لتطوير الجودة يتعين على الجهات الخاضعة للمراجعة وضعها في الحسبان وهي:



### عند اختيار مراجع مستقل يجب:

عرض مؤهلات منظمات التدقيق رداً على الطلبات التي تقدم.

توفر كوادرات مؤهلة وذات خبرة ولديها قدرات.

قياس ممارسات منظمات التدقيق مقارنة بمنظمات أخرى.

مراجعة نتائج عمليات التدقيق الخارجية التي تقوم بها منظمات التدقيق.

المشاركة بفعالية وأخذ المبادرة لفهم ما يود المراجع القيام به.

منح المراجعين إمكانية الوصول إلى جميع السجلات المالية.



تحقيق أفضل النتائج وطرح الأسئلة حول عمل المراجع.

التأكد من تواجد المسؤولين الكبار عند حضور المراجع.

التأكد من أن منظمة التدقيق لديها كوادرات مؤهلة.

إضافة إلى ذلك تملك تلك الجهات الخاضعة للمراجعة فهماً عميقاً حول متطلبات المراجعة التي تنطبق عليهم، وأنهم أكثر استعداداً للخضوع لعمليات التدقيق والمراجعة، وأنهم يفهمون بشكل واضح دورهم في عملية التدقيق والمراجعة. هذه الجزئية من مركز موارد الجهات الخاضعة للمراجعة تعطي الدواعي التي تجعل تلك الجهات قلقة من جودة التدقيق. ويشمل ذلك أهمية القيام بعمليات تدقيق جودة، وتحديد العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق لدى الكيانات الخاضعة للمراجعة.

### جودة التدقيق

تعتبر جودة التدقيق مهمة للكيانات الخاضعة للمراجعة واسعة الاطلاع، والتي لديها هيكل إدارية قوية تزيد من إمكانية القيام بعمليات تدقيق عالية الجودة، وعمليات تدقيق أكثر فعالية.. لماذا؟ لأنه ثبت من واقع التجربة أن تلك الجهات الخاضعة للمراجعة أمضت وقتاً أكثر في دراسة إمكانات الجهات التي تقوم بالتدقيق والمراجعة auditor خلال عمليات التعيين، وتقييم مدى معقولية الساعات المتوقعة للجهة التي تتولى التدقيق، وعلاقة ذلك بالتكاليف التي يقوم عليها العمل المنفذ.

### تأكيدات

تدقيق أداء الحكومة.. فحص مستقل لفعاليتها وكفاءتها تركز عملية تدقيق أداء الحكومة على تحسين أداء الحكومة في تقديم البرامج والخدمات. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع عام على تعريف هذه العملية، فثمة تعريفات رئيسية توضح الهدف من مراجعة أداء الحكومة. تشير معايير مراجعة أداء الحكومة إلى أن عمليات مراجعة الأداء هي «مراجعات توضح النتائج بناءً على تقييم عدد كافي ومناسب من الأدلة عن طريق مقارنتها بالمعايير».



# لجنة التحقيق في مخالفات نظام المحاسبين القانونيين تعمل بطابع فني دقيق يتطلب جهداً ووقتاً لتتمكن من التوصل إلى نتيجة عادلة

مهنة المراجعة، كمجال للممارسة المهنية، تتطلب تأهيلاً علمياً وعملياً كافياً من قبل ممارسيها، نظراً لأهمية رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية للمنشأة، إذ يترتب على رأي المراجع إضافة درجة من الثقة للقوائم المالية من قبل من يعتمدون عليها في تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات.

المرسوم الملكي رقم (م/10) وتاريخ 1440/1/9هـ، كما أنه تم تعديل المادة (التاسعة والعشرين) لتصبح بالنص الآتي: (مع مراعاة ما تقتضي به الأنظمة، يتولى التحقيق في مخالفات أحكام هذا النظام لجنة يشكلها وزير التجارة والاستثمار على النحو الآتي: أحد وكلاء وزارة التجارة والاستثمار (رئيساً)، ومستشار قانوني سعودي، وأحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة، فإن رأت هذه اللجنة أن المخالفة تشكل جريمة فتحيلها إلى الجهة المختصة. وبعد الحكم فيها تنظر اللجنة فيها من الناحية المسلكية، ولها توقيع إحدى العقوبات الآتية: اللوم - الإنذار - الإيقاف عن ممارسة المهنة مدة لا تزيد على ستة أشهر - شطب القيد من سجل المحاسبين القانونيين. وللجنة أن تحفظ أوراق المخالفة إذا رأت أنها لا تستحق عقوبة. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار اللجنة مسبباً، وللمخالف حق التظلم من القرار الصادر بالعقوبة أمام المحكمة الإدارية).

كما أشار المغامس إلى مستوى التعاون القائم بين اللجنة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بشأن المخالفات المنظورة، حيث إنه نظراً لطبيعة عدد من المخالفات وتنوعها ومساسها بسلامة ومصداقية البيانات المالية والمحاسبية يتم تزويد الهيئة بتقرير شهري متضمناً تلك المخالفات من سلوكيات، وممارسات غير سليمة تستدعي اتخاذ برامج وإجراءات لمعالجتها، ودراسة وتحليل أسباب وقوعها، والوسائل المناسبة لمعالجتها، والحد من وقوعها مستقبلاً، وتوعية وتدريب المحاسبين القانونيين، وذلك بهدف تقويم المهنة والارتقاء بممارساتها.

واختتم حديثه بأن أعمال اللجنة ذات طابع فني دقيق يتطلب من دارسها جهداً ووقتاً لتتمكن من التوصل إلى نتيجة عادلة، وخاصة أن المخالفات المحالة لها مهنية يمتد أثرها على الاقتصاد لاتصال مهنة المحاسب القانوني مباشرة بالكيانات التجارية الاقتصادية، ومنوط بهم فحص وتدقيق القوائم المالية لمختلف المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المدرج منها في السوق وغيرها، وتحديد مدى ملاءمة المنشآت، وكذلك سلامة الإجراءات المتخذ من قبل المحاسب القانوني خلال عمله، فقد وجه معالي وزير التجارة والاستثمار بإنشاء أمانة عامة للجنة أسوة باللجان المشابهة، واستقطاب الخبرات المتميزة للعمل فيها، والتي تمكن اللجنة من رفع جدوى مخرجاتها وإنجاز القضايا المنظورة أمامها بفعالية وكفاءة وسرعة.

هذا ما أكدته أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، مشدداً على أن حياد وموضوعية واستقلال المراجع الخارجي يعتبر الركيزة الأساسية للثقة التي يضيفها تقريره إلى القوائم المالية للمنشأة، ومن ثم قد يؤدي الشك في حياد وموضوعية واستقلال المراجع الخارجي إلى فقد الثقة بتقريره، وبالتالي في القوائم المالية موضوع المراجعة، ما قد يؤدي إلى إعاقة اتجاه العامة إلى الاستثمارات المالية، وقد يكون لذلك تأثير سلبي في الاقتصاد الوطني، معتبراً ذلك تحدياً للتحقق من مدى التزام المحاسبين القانونيين بالمعايير والأنظمة المرعية، التي أسهمت في خلق بيئة مهنية صحية لمزاولة المهنة داخل المملكة.

ويبين المغامس أن لجنة التحقيق في مخالفات نظام المحاسبين القانونيين عملت بشكل دوّوب منذ اعتماد قواعد عملها عام 1415هـ، حيث نظرت في (963) مخالفة، تم حفظ (46%) منها، و(12%) تم توقيع عقوبة اللوم بحق المخالف، و(29%) عقوبة الإنذار، و(11%) عقوبة الإيقاف لفترات مختلفة بلغت بعضها الحد الأقصى ستة أشهر، و(1.5%) عقوبة الشطب، و(0.6%) من تلك المخالفات تتعلق بمزاولة المهنة دون الحصول على ترخيص وتمت إحالة مرتكبيها إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة، وغرامة مالية لا تزيد على 200 ألف ريال، ولا تقل عن 50 ألفاً، أو بإحداهما.

كما أكد على عدم تهاون اللجنة مع كل من يسيء إلى سمعة مهنة المحاسبة والمراجعة، سواء من الناحية المهنية أو النظامية، بمزاولتها دون الحصول على ترخيص، وتطبيق أشد العقوبات المنصوص عليها في النظام.

وأضاف أن اللجنة أصبحت، بموجب المادة (التاسعة والعشرين) من نظام المحاسبين القانونيين المعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/10) وتاريخ 1440/1/9هـ، مختصة بإيقاع عقوبة الشطب، بعد أن كانت توصي بتوقيع عقوبة الشطب وإحالتها إلى المحكمة الإدارية لإصدار حكم الشطب.

حيث إن المادة (الثانية والثلاثين) من نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 1412/5/13هـ نصّت على أنه: (يختص ديوان المظالم بتوقيع عقوبة الشطب المنصوص عليها في هذا النظام)، إلا أن هذه المادة حذفت من النظام بموجب

# إدارة الأزمات..

## منظور محاسبي في منهجية الشركات

تتميز إدارة الأزمات المالية، والمحاسبية على وجه الدقة، بتحقيقها للأمن والسلامة، وحكمة التصرف لضمان أمن للمنشأة في وقت الطوارئ، وسعيها إلى تحقيق الاستقرار الكلي الداخلي دون وقوع خسائر. لذلك يجب نشر ثقافة إدارة الأزمات المحاسبية في جميع المنشآت، والشركات الناشطة اقتصادياً، والتخطيط لاتخاذ أقصى درجات الوقاية والأمان، والقدرة على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، وتحديد التدابير اللازمة والآليات للوقاية منها وخلق عدد من الخيارات.



## ممارسة

### إبداعية

قد أدى وقوع الأزمة الأخيرة إلى ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي أجبرت مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إلى تغيير معايير المحاسبة الدولية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية مسؤولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة. وقد أنقذت المحاسبة عدداً كبيراً من المنشآت من الانهيار وأدت إلى تماسكها.



## علاقة طردية بين قوة الأخلاق وجودة المحاسبة والمراجعة



الأزمة الاقتصادية العالمية

البداية

سبتمبر 2008

ابتدأت

الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية

اعتبرت

الأسوأ منذ نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م

ويسبق ذلك عمل التكلفة الإجمالية لعمل وقاية من الأزمة لمواجهة الأزمة قبل وقوعها. كما تقوم بعمل حساب تكلفة العلاج اللازم للأزمة بعد وقوعها، ومدى الجدوى الاقتصادية من وضع الاقتراحات لمواجهة الأزمة. وقد غيرت الأزمات الاقتصادية العالم بأكمله منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، ثم أزمة نمور شرق آسيا في منتصف التسعينيات، وأخيراً أزمة شركة إنرون عام 2001، وأزمة الرهن العقاري عام 2008. وهذه الأزمة بمثابة جهاز تنبيه وإنذار أعطى صانعي القرارات والتعليمات، ووضعي المعايير المحاسبية نوعاً من التذكير بضرورة الانتباه الجاد والحذر من الوقوع في أخطار جديدة من هذا النوع.

### استفادات متعددة

يقول الخبير الاستثماري أيمن محمد عاطف: إن الأزمة المالية في عام 2008 بدأت في أمريكا بسبب المبالغة في الرهن والتممين العقاري، وامتدت آثار الأزمة إلى كل أنحاء العالم، وكان الخليج العربي من المناطق التي تأثرت بها خصوصاً على مستويات البورصات، وأسعار النفط التي انحدرت من 137 دولاراً للبرميل في يوليو 2008 إلى 34 دولاراً في يناير 2009.

وقد أبرزت الأزمة ثلاثة دروس رئيسية لمقرري ووضعي المعايير المحاسبية أولها أن الطبيعة المتكاملة لأسواق رأس المال، إلى جانب حركة رأس المال في حد ذاته يسלט الضوء على الحاجة الملحة إلى وجود مجموعة معايير محاسبية مقبولة. أما الدرس الثاني فهو إخفاق المؤسسات

### بداية العلاقة

بدأت العلاقة التفاعلية بين المحاسبة والأزمات منذ قديم الأزل. فقد كان سيدنا يوسف، عليه السلام، أول محاسب يتصدى للأزمة الغذائية، واستطاع قيادة فريق من المحاسبين في تخزين القمح في أثناء سنوات الرخاء لمواجهة السنوات العجاف. وتطورت العلاقة بين المحاسبة وعالم الأزمات بمرور العصور. ففي الوقت الذي كانت المحاسبة طوق نجاة للمنشآت في أثناء وقوع الأزمات كثيراً كانت في أحيان أخرى سبباً في وقوع عدد من الأزمات.

وقد طورت المحاسبة أدواتها لمواجهة الأزمات، بل نستطيع أن نقول: إن الأزمات هي صاحبة الفضل الأكبر في تطوير المهنة، مثلما كانت مهنة المحاسبة هي المنقذ الدائم في كل الأزمات التي شهدتها العالم، سواء على مستوى الدول، أو المؤسسات كبرت أو صغرت. وفي المقابل كانت أيضاً المحاسبة سبباً رئيسياً في وقوع الأزمات مثلما حدث في أزمة شركة نيرون عام 2001، حيث تسببت المبالغة في تقييم الأصول من خلال مجموعة آرثر أندرسون للمحاسبة، وإخفاء قوائم المديونيات في وقوع أزمة كارثية للشركة مما أدى إلى انهيارها.

### أدوار متنوعة

يقول المحلل الاقتصادي بروفيسور كمال عيسى: إن مهنة المحاسبة تقوم بعمل حساب لتكلفة الأزمة في حال وقوعها، وتقييم الآثار المالية للأزمة.

## الأزمة المالية أبرزت 3 دروس رئيسية لمقربي المعايير المحاسبية

↓  
ثلاثة دروس  
من الأزمة  
الاقتصادية

01  
معرفة  
الحاجة  
الملحة

02  
الإخفاق  
في فهم  
المخاطر

03  
خلق عدد  
من الخيارات

### المحاسبة تصنع أزمة

قد سبق أزمة الرهن العقاري حدوث انهيار شركة (إنرون Enron) وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات شركة (إنرون) جزءاً من مسؤولية انهيار الشركة، واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة، مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح. وتعد يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها بعضهم إحدى الوسائل المهمة للحد من اتباع أساليب المحاسبة الإبداعية. ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية، حيث إن المراجع الكفء يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها. وتعد المسؤولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا، وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات، وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المالية والمستثمرين وواضعي النظم في فهم كافي للمخاطر المحددة التي تواجههم، والمحاسبة بأدواتها يجب أن تلعب دوراً ريادياً ومهماً في مساعدة الأطراف كافة في هذه الأزمة. وتبعاً لذلك هناك حاجة ماسة إلى توفير الشفافية بالنسبة للمخاطر التي تواجهها المؤسسات وبخاصة المالية منها، والإجراءات المتخذة بشأن تذييلها وحلها، ومحاولة توفير معلومات مفيدة وذات معنى للمستثمرين والمستفيدين بشكل عام، وكذلك لواقعي الأنظمة والتعليمات.

أما الدرس الثالث والأهم فهو أن قواعد المحاسبة المالية تخلق عدداً من الخيارات، التي تقلل من قابلية المقارنة، وتضيف تعقيدات لا داعي لها. وتبعاً لذلك هناك حاجة ماسة وملحة إلى معالجة الأدوات المالية من الحد من التعقيد، وتعزيز إمكانية المقارنة وأهميتها، وكذلك توفير أساس لتلاقي مختلف أقطار العالم، من المفيد هنا الإشارة إلى أن التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤخراً تشير إلى أن المجلس مهم جداً بصدده اتخاذ إجراءات تضمن التعامل مع الأزمات المحاسبية التي تعترض الشركات.

## ملاحظات المهنة

خلال السنوات القليلة الماضية، قد وقع سوء فهم وخط بين المحاسبين ومديري وأصحاب المنشآت الاقتصادية، حيث حمل كل فريق الآخر أسباب وقوع الأزمات التي شهدتها بعض المنشآت الاقتصادية، مما دعا جمعيات المحاسبين إلى عقد عدد من المؤتمرات لإنقاذ سمعة المهنة، ووضع آليات لتطويرها، وإعطائها الصلاحيات الكاملة في العمل حتى لا تقع الأزمات، كما يكون لها الصلاحيات لمواجهة الأزمات التي تفرضها الظروف الأخرى، وأكد صقر الحص، رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، أهمية دور المحاسبة والمراجعة في تجنب وقوع الأزمات المالية، مبيّناً أن هناك علاقة طردية بين قوة الأخلاق وجودة المحاسبة والمراجعة.



# الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تحقق إنجازات نوعية في عام 2018

حققت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إنجازات عديدة خلال عام 2018م، تمثلت في عقد الدورات المتخصصة والاختبارات المهنية، حيث تعمل الهيئة لتحقيق مصالح أعضائها، ومصالح المجتمع، وخلق مشاركات فعالة مع كافة المنظمات والمجتمعات المهنية على نطاق العالم للوصول إلى معايير مهنية، وفنية تنطوي على أقصى حد من الجودة. فيما يلي إحصائية لأهم هذه الإنجازات:

03



إصدار وطباعة  
المعايير المعتمدة  
والمعيار الدولي  
للتقرير المالي  
للمنشآت الصغيرة  
ومتوسطة الحجم

02



إطلاق منصة  
التوظيف للعمل  
في مكاتب  
المحاسبة

01



تشغيل خدمتي  
«شفافية وتحقق»

07



دورة (155)  
نفذتها الهيئة  
وحضرها  
4004) متدرب  
ومتدربة

06



(96) محاسباً  
ومحاسبة يحصلون  
على زمالة الهيئة

05



(291) محاسباً  
ومحاسبة يحصلون  
على شهادة  
أخصائي ضريبة  
القيمة المضافة

04



(575) محاسباً  
ومحاسبة  
يتقدمون لاختبار  
أخصائي ضريبة  
قيمة مضافة

11



صدور (101)  
قرار من لجنة التحقيق  
في مخالفات نظام  
المحاسبين القانونيين

10



(1067)  
عضواً منتسباً،  
(68) عضواً  
أساسياً

09



عقد (3) اختبارات  
لزمالة الهيئة  
تقدم لها (3567)

08



بث (3) دورات  
على منصة دروب  
وسجل بها (39)  
ألف متدرب  
ومتدربة

15



فحص 225 مكتباً

14



إصدار الدليل  
الاسترشادي  
لممارسة المراجعة  
في المملكة

13



(57)  
محاسباً يحصلون  
على ترخيص  
مزاولة المهنة

12



إطلاق عضوية  
الطالب ليستفيد  
منها أكثر من  
40 ألف طالب  
وطالبة



Of course, you may be skeptical about this assertion. How can such a short amount of study yield such benefits? To that end, one of us, an experienced management accountant whose IT skills needed to be updated, undertook the study recommended in our companion article. Providing advice and moral support along the way was the other of us, an experienced data scientist. We hope by sharing some of that personal experience from Raef's perspective, we can provide some insight into the personal challenges you might face and advice on how to overcome any obstacles and keep going.

#### RAEF'S JOURNEY

Beginning the process is a bit scary but also exciting. I had always wanted to do this, but I wasn't sure where to start. As Dan pointed out to me at the time, getting started is the important first step. "How to Master Digital Age Competencies" can help guide you. And having someone—a friend, coworker, colleague, or mentor—who has experience in this area and can give advice and be a source of support can be helpful.

As I started to get into the coding, I began to see how it could be really useful. It was reminiscent of accessing multiple Excel spreadsheets, but it seemed easier to do. I did start to wonder how to access this data environment in the real world. Dan noted that I wasn't alone in this concern. **Accessing data in a real business scenario is a common stumbling block for many as they learn SQL or other analytics programming languages.** Unfortunately, there's a "chicken and egg" problem. First you have to demonstrate competence in SQL to get access to a SQL database, but how do you do show you're competent in SQL without accessing a SQL database? Download SQL Server Express with SQL Server Management Studio, and include the optional data (<http://bit.ly/2O0djOm>), which is how about half of SQL analysts access their databases.

After the initial euphoria and excitement of the new venture began to fade, staying motivated became a chal-

lenge. As Dan suggested to me, it could be from a lack of real-world application. **If the material still feels too abstract or hypothetical, look for real-life examples and applications.** Perhaps strike up a conversation with a SQL developer or analyst at your business. They'll have plenty of relevant examples to keep you motivated.

#### STEP BY STEP

Some of the coding exercises can be challenging. With those and the concepts in general, I approached the process like studying for a certification exam. Proceed step by step, and loop back to topics if needed. Don't forget it's okay to search for the concepts online using a search engine to find guidance. In fact, if you ask most good programmers what their top skills are, effective Googling would probably be in the top five.

As I continued to work and practice, my comfort level with the basic functions grew. Don't worry if the more advanced skills continue to be challenging. At this point, you only need awareness-level knowledge, not the deep conceptual knowledge. It's perfectly okay to search for code syntax or a general question online. You're going to be working on a computer when you're using this stuff, after all.

Reading this may remind you of something challenging you've done in the past—maybe studying for the CMA exam, maybe completing a college course. You can do this! Read our accompanying article, and start preparing today for your future career. **SF**

---

**Raef Lawson**, Ph.D., CMA, CSCA, CPA, CFA, CAE, is professor-in-residence and vice president of research and policy at IMA. You can reach him at (201) 474-1532 or [rlawson@imanet.org](mailto:rlawson@imanet.org).

**Daniel Smith**, CMA, is the head of Innovation Architecture at Theory Lane Cloud Solutions and a member of IMA's Dallas Fort Worth Area Chapter. He can be reached at (903) 345-5590 or [daniel.smith@theorylane.com](mailto:daniel.smith@theorylane.com).





instead of proactive implies that these organizations lack the ability to predict trends or to turn customer data into useful insights that can be used to enhance the organization's business.

**3. A commitment to collecting and using data from both internal and external sources to support analytics efforts.** To harness the potential of leading-edge analytics, organizations need to utilize a wide variety of data sources. This is especially true when it comes to strategy development and execution. In this regard, about half of organizations use data from both internal and external sources. Of concern is that the other half of organizations are only using internal data, only using data to validate strategy post-execution, or (in a few cases) not using data at all! Using a wide variety of data sources yields better insights. Organizations that truly want to derive value from their data must be comfortable with complexity and remain flexible enough to respond to what the data tells them.

**4. Using both monetary and nonmonetary rewards to promote analytical decision making.** Slightly more than half of organizations use incentives to promote analytical decision making. These can be monetary, nonmonetary, or both. Yet nearly half of organizations aren't doing so. This may be a mistake: The use of incentives is key to conveying the importance of developing enhanced analytics capabilities throughout an organization. Those that do believe in the importance of developing such capabilities are more likely to create the appropriate culture by providing incentives to their employees.

**5. Willingness to adequately provide resources to the analytics efforts.** Organizations often are facing resource challenges concerning the development of enhanced analytics capabilities. By far, the most frequently cited challenge is the ability to find staff with the necessary skill set. The next most common resource challenge is budget. A third challenge, related to the previous two, is a

lack of staffing resources and competing priorities. Clearly, the four essential elements needed for companies to develop advanced analytical capabilities—data-savvy people, quality data, state-of-the-art tools, and organizational intent—are interrelated.

**6. Alignment of analytics efforts throughout the organization.** Responsibility for analytics can reside in various parts of an organization. It has been argued that CFOs should “own” analytics as they are regarded as impartial “guardians of the truth.” Most companies seem to agree, with finance being an owner (although often not the sole owner) of analytics. Other popular options include analytics being owned by IT, a dedicated analytics group, or operations, or having each department independently maintaining its own analytics capabilities. Of course, these options aren't mutually exclusive, with a variety of possible combinations, the most popular being analytics jointly owned by finance and IT.

The benefits of implementing a data-driven culture are clear—organizations possessing such cultures more effectively perform key business processes such as strategy formulation and performance evaluation. In implementing such a culture, establishing processes and incentives that support analytical decision making (i.e., organizational intent) is critical.

Our forthcoming study identifies the organizational factors that are keys to establishing a data-driven culture. When deciding to venture along the path of implementing leading-edge analytics, evaluate the extent to which the six factors discussed above are present in your organization. By ensuring that they are, you can improve the chances of successful implementation and achieving the competitive benefits that come with being data-driven. **SF**

---

**Raef Lawson**, Ph.D., CMA, CSCA, CPA, CFA, CAE, is professor-in-residence and vice president of research and policy at IMA. You can reach him at (201) 474-1532 or [rlawson@imanet.org](mailto:rlawson@imanet.org).

## PREPARING TO COMPETE IN THE DIGITAL AGE

BY RAEF LAWSON, CMA, CSCA, CPA, CFA,  
CAE

Organizations are increasingly implementing **data-driven cultures**, and their success may depend on six key factors.



**T**he Digital Age is upon us, and it brings with it challenges and opportunities for businesses. Using advanced analytics, businesses are able to glean new insights from their data. The collection, assessment, interpretation, and use of data are enabling companies to create new business models and make existing ones more efficient. Most organizations now believe that enhancing their digital and analytical capabilities is critical to their continued success and survival.

Yet a forthcoming study by IMA® (Institute of Management Accountants) found that **implementation of leading-edge analytics remains very much a work-in-progress** for most organizations, with few having completely executed their goals in analytics techniques and technologies. Reasons for this include the wide variety of technologies that are being adopted, the varying stages of maturity of those technologies, and the benefits that can be realized by each technology, among others.

### BECOMING DATA-DRIVEN

There are four essential elements in establishing a data-driven organization. These include data-savvy people, quality data, appropriate tools, and processes and incentives that support analytical decision making. IMA's study finds that organizations attempting to adopt leading-edge analytics often face challenges in each of these dimensions. The result is an inability to effectively support managerial decision making through the use of analytical technologies.

Much of the focus on implementation of advanced analytics has been on the tangible elements of a successful data-driven organization (people, data, and tools). Less attention has been

paid to the fourth factor—organizational intent. Yet this last factor might be the most important of the four. **An organization committed to the goal of being data-driven will work to develop the people, data, and tools needed to accomplish that objective.**

Becoming a data-driven organization requires creating structures, processes, and incentives to support analytical decision making. It requires the organization to resolve to be data-driven and define what it hopes to accomplish through the use of Big Data and analytics. The top leadership of the organization needs to describe how analytics will shape the business's performance.

### IDENTIFYING KEY FACTORS

While many organizations are striving to implement a data-driven culture, success isn't assured. Achieving this goal requires that certain elements be present. Our study identifies six key factors for successfully establishing a data-driven organizational culture.

**1. Having the right tone at the top.** Setting the right tone at the top is critical for most organizational initiatives, and this includes developing a data-driven culture. In most organizations, executives are championing the use of leading-edge analytics, although in some companies the initiative is being led from the bottom up, with various departments being first to embrace it.

**2. Having strategies for the effective use of technology.** The ability to use leading-edge analytic techniques effectively is important for a variety of reasons. Companies whose decision making is reactive to the competition are less likely to have developed strategies for the effective use of techniques and technologies. Being reactive

aware that other people were getting raises and bonuses, and they were achieving their goals by creating fake accounts, so presumably well-intentioned people all started doing the same thing and it became the norm.”

**EARNINGS MANAGEMENT**

Pressure imposed on finance and accounting professionals to make financial statement numbers look better than reality is the primary cause of unethical earnings management, says Steven Mintz, a professor emeritus of accounting at California Polytechnic State University.

“No organization wants to go public and say they missed financial analysts’ earnings expectations,” Mintz adds.

“Sometimes otherwise ethical professionals will get caught up in a financial fraud because individuals can be limited in their ethical vision—or what’s known as boundedly ethical meaning. They may not recognize the ethical dimensions of their decisions, or they lack ethical awareness because they are subject to ethical blind spots or biases where their values are set aside or altered to go along with the company’s actions,” he explains.

For example, an otherwise ethical person might become involved in financial statement manipulation because a superior claims that it’s a onetime request. Failing to see that this is likely to be an empty promise creates a gap between what an ethical person may want to do and what they actually do.

“Once improper re-

quests are accepted, it’s a short slide down the ethical slippery slope, where it becomes difficult to reclaim the moral high road if and when additional requests are made,” Mintz says. “Sometimes a superior might apply pressure to go along with financial wrongdoing and rationalize it to the accounting or finance professional by saying, ‘This is the way things are done around here’ or playing the loyalty card and making a veiled threat about losing a job.

“The professional being pressured might reason, ‘Who am I to question this higher-ranking official?’”

**CONSIDER ETHICAL IMPLICATIONS**

Just as the ignorance of laws or regulations isn’t an excuse, neither is a lack of awareness or a misunderstanding about applying ethical standards. “Unfortunately, what I’ve seen has generally been driven by misinformation about the professional ethical standards that apply and, in some cases, ignorance about the requirements,” says Cathy Allen, founder of Audit Conduct and a former managing director at PwC. “Part of the problem is that many accountants must keep up with myriad professional standards and government regulations, which have become more complex, and their understanding of current ethics standards may suffer for it.”

While most of us think of ourselves as ethical, our ethicality, like our rationality, is bounded, notes Eva Tsahuridu, a professor and industry fellow at RMIT

**IMA ETHICS HELPLINE**

For clarification of how the IMA Statement of Ethical Professional Practice applies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 245-1383. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from [www.usa.att.com/traveler/index.jsp](http://www.usa.att.com/traveler/index.jsp), then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the IMA Statement of Ethical Professional Practice, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations.

University. Good people do act unethically, most often not because they consciously decided to do so but because they didn’t consider the ethical content or implications of the issue at hand, their duties to others, and the consequences of their actions, she explains.

Professionals are susceptible to self-interest and other biases. “Everyone thinks that they are ethical and objective and therefore don’t have to concern themselves about being tripped up by biases and conflicts of interest,”

Tsahuridu says. “Professionals can and do act in ways that go against what they think they should do, their own values. They may be affected by the targets they have to meet or the behavioral expectations that are created by powerful others. Ethical blind spots explain why good people behave badly, and we need not only awareness and training but also data and evidence to deal with them.”

As Diane Jules notes, professional ethics involves the application of relevant knowledge, training, skills, and experience that takes into account the facts of the circumstances and the relationships that are involved. “Make the ethical decision-making process holistic—what do you need to think about to deal with any potential biases that may exist?” she asks. “You need to be aware of your own biases and how that might affect your professional judgment.” **SF**

**Daniel Butcher** is the finance editor at IMA. You can reach him at [daniel.butcher@imanet.org](mailto:daniel.butcher@imanet.org).



## WHEN BEST INTENTIONS AREN'T ENOUGH

Most people don't set out to act unethically. Keeping ethical considerations in mind and focusing on implications can help avoid missteps. **BY DANIEL BUTCHER**

**W**HY DO GOOD PEOPLE do bad things in the workplace? It's a puzzling question. There are many examples of seemingly good-intentioned or previously ethical professionals suffering a lapse or committing

some sort of misconduct or ethics violation. Friends, colleagues, and even family members can often be left wondering how the honest person they thought they knew could do such a thing. The question becomes even more poignant when it involves accounting and finance professionals running the risk of ruining their reputations by crossing an ethical boundary.

### PRESSURE FROM MANAGEMENT

Diane Jules, deputy director of the International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA), notes that professionals today increasingly operate in pressure situations, such as tight deadlines or an overbearing superior.

"The public is less sympathetic to professionals who do not have the courage to speak up or make tough calls," Jules says. "Accountants are required to exercise professional judgment in making decisions and think about potential biases that may exist, as well as how their decisions would be viewed by others, for example, an investor or regulator."

"One example of systemic pressure to violate ethics guidelines that has been very public is Wells Fargo," notes Patricia Harned, CEO of the Ethics & Compliance Initiative (ECI). Top-down pressure from the bank's management allegedly coerced rank-and-file employees to create millions of fraudulent credit card, savings, and checking accounts without clients' consent.

"The company has been public about their realization that the incentives structure they had in place for employees in certain functions, combined with pressure to perform from management, resulted in the unintended consequence of incentivizing wrong behaviors," Harned adds. "In such a scenario, well-intentioned people start cutting corners because they believe that everyone else is doing it. At Wells Fargo, they became

releases, but it hasn't penalized companies that fail to do so. Management is also motivated to continue to report non-GAAP results since they form the basis of executive compensation at many companies.

An example of the unique qualities of items eliminated from GAAP earnings is McKesson Corporation's press release for the first fiscal quarter of 2019. It reported a quarterly loss from continuing operations on a GAAP basis of \$0.69 per diluted share but adjusted earnings of \$2.90 per diluted share. The excluded items include "amortization of acquisition-related intangible assets, acquisition-related expenses and adjustments, LIFO [last-in, first-out] inventory-related adjustments, gains from antitrust legal settlements, restructuring and asset impairment charges, and other adjustments, net."

Another example is the second-quarter 2018 press release from TMK Group Limited, a Toronto, Canada-based financial services firm. The non-GAAP adjustments include "amortization of intangibles related to acquisitions, non-cash impairment charges, increase in deferred income tax assets resulting from capital loss carryback, write-off of deferred income tax assets, net income tax recovery on gain on sale of Natural Gas Exchange Inc. (NGX), gain on sale of interest in TMX FTSE, and commodity tax provision." Earnings per share for the quarter under standard international accounting rules was \$1.71 while adjusted earnings per share was \$1.34.

Griffin and Lott's study

showed that during a 17-year period, large positive quarterly earnings surprises increased considerably but were essentially flat for earnings reported under mandatory GAAP metrics. The effect was more pronounced for companies in the S&P 500, with the portion of companies reporting a positive quarterly earnings surprise increasing from 12.1% to 25.5%. The authors explain the likely cause: "It used to be that a significant number of firms reported earnings that either met or just exceeded Street expectations, suggesting that, to accomplish this result, managers would either make small late changes to pre-managed earnings or that analysts would intentionally under-forecast reported earnings by similar amounts....This behavior has mostly died out." Small surprises became a trigger for penalization in the market. Evidence suggests that a large positive earnings surprise is now required to obtain a favorable market response.

Griffin and Lott express this change, noting, "Now, management's earnings manipulation must be of a different form and, possibly, one more acceptable to shareholders' agents such as auditors, directors, and regulators." They say, "Non-GAAP earnings management is one such form. If these monitors [are] focused on small changes around zero earnings surprise...we would expect to observe fewer small positive earnings surprises...and more large earnings surprises."

The authors also believe that analysts may share the blame for quarterly earn-

## IMA ETHICS HELPLINE

For clarification of how the **IMA Statement of Ethical Professional Practice** applies to your ethical dilemma, contact the IMA Ethics Helpline.

In the U.S. or Canada, dial (800) 245-1383. In other countries, dial the AT&T USA Direct Access Number from [www.usa.att.com/traveler/index.jsp](http://www.usa.att.com/traveler/index.jsp), then the above number.

The IMA Helpline is designed to provide clarification of provisions in the **IMA Statement of Ethical Professional Practice**, which contains suggestions on how to resolve ethical conflicts. The helpline cannot be considered a hotline to report specific suspected ethical violations.

ings manipulations and "increasingly bias their Street expectations downwards to generate a more favorable [market] response [from earnings surprises] for their clients." Analysts may be biased toward the upside, as there are far more buy recommendations than sell recommendations. Yet, as the source of the information that analysts rely on for their forecasts, company management must retain a major portion of responsibility for the game of "by how much should we beat the quarterly numbers?"

The authors conclude, "There are those who might claim that so far this century the U.S. economy has experienced such an unusual period of economic growth that it has taken analysts and investors by surprise each quarter...for almost two decades. This view strains credulity."

Overemphasis on quarterly rather than long-term results is another downside. Perhaps corporate guidance should be limited to annual terms only. **SF**

**Curtis Verschoor**, CMA, CPA, is the Emeritus Ledger & Quill Research Professor, School of Accountancy and MIS, and an honorary Senior Wicklander Research Fellow in the Institute for Business and Professional Ethics, both at DePaul University, Chicago. He is also a Research Scholar in the Center for Business Ethics at Bentley University, Waltham, Mass., and Chair-Emeritus of IMA's Committee on Ethics. Trust Across America—Trust Around the World awarded him a Lifetime Achievement Award in 2016. In 2017, IMA published his book, *Curt Verschoor on Ethics*. His email address is [curtis-verschoor@sbcglobal.net](mailto:curtis-verschoor@sbcglobal.net).



Based on Consent from The Institute of Management Accountants, We Will be Republishing articles appearing in IMA'S magazine (Strategic Finance)



# DO LARGE EARNINGS SURPRISES RESULT FROM MANIPULATION?

A study finds a trend of public companies using adjusted earnings to intentionally report quarterly earnings much larger than expected. **BY CURTIS C. VERSCHOOR, CMA, CPA**

**R**ESEARCHERS Paul Griffin of the University of California, Davis, and David Lott of the University of Otago in New Zealand believe that the increasing emphasis on non-GAAP earnings measures is resulting in greater earnings management designed to trigger a favorable stock-market reaction. Their study, "Evidence of a Positive Trend in Positive Quarterly Earnings Surprise over the Past Two Decades," involved analyzing hundreds of thousands of earnings reports from approximately 4,700 companies. They found an increase in

the number of companies using adjusted earnings to beat analysts' quarterly expectations by large amounts. This contrasts with the results for these companies under generally accepted accounting principles (GAAP).

Reporting of earnings on a non-GAAP or adjusted basis, known as "street earnings," continues to be a commonplace part of financial communications in press releases, conference calls, analyst forecasts, and clearinghouses that provide data on both predicted and actual earnings. The Griffin and Lott study analyzed consensus forecasts of adjusted earnings using a protocol published by Thomson Reuters based on a majority of analysts' normalized estimates that exclude the costs of discontinued operations, unusual or extraordinary charges, and any other nonoperating items. Street earnings have been promoted as providing a more typical picture of ongoing corporate operations. Currently, about 90% of companies utilize non-GAAP calculations to report adjusted earnings.

Since there's no generally accepted definition of adjusted earnings, companies are motivated to exclude as many costs and expenses as possible while including revenue of all types, even nonrecurring gains. And unlike annual results, quarterly results aren't subject to external audit—even the GAAP earnings numbers aren't audited. The U.S. Securities & Exchange Commission (SEC) has issued guidance requiring GAAP-compliant information to be most prominent in earnings



By: Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis

Secretary General

## Inevitability of Harmonizing the Outputs of Education with the Accounting Profession



Convergence of view between the staff operating in the academic sector and those in the vocational sector has become inevitable to help narrow the gap between the outputs of education and the requirements of the labor market which will assist in localizing accounting jobs and finding more job opportunities for the Saudi youth in the private sector.

The knowledge and skills that accounting section students should possess to elevate the standards of harmonizing between the outputs of education and the requirements of the labor market are numerous including mastery of English language and usage of computer along post-graduation practical training for students and teaching them in accordance with international standards in accounting and auditing. If we want to supply the labor market with accounting personnel who are professionally and scientifically qualified, we have to adhere to a set of conditions associated with the creation of a scientific environment that supports research work and accounting studies to best serve the society and improve the profession. This is aside from the establishment of sections at university colleges that focus on development of academic programs for each section to keep pace with the development and qualitative requirements of the labor market.

We at the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) are involved in partnerships with the universities and higher education institutions or provide distinguished accounting education that satisfy academic accreditation requirements, encourage research work and accounting studies directed for the society, and improve the profession and consolidate the cooperation between the labor market and the local community.

In the context of its efforts to harmonize the outputs of education with the labor market, the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) organized several workshops and training courses to discuss ways of localizing the accounting profession and its future particularly that the numbers of students in accounting disciplines at the universities are large. This requires the market and the private sector to be prepared to attract the distinguished students and to train them in order to keep pace with the current market expectations.

The Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) is playing an important role to contribute to the development of the society and the building of a knowledge-based economy. Since the launching of the Saudi 2030 Vision, the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) has been taking firm steps towards achieving its objectives in enhancing the accounting and auditing profession and taking part in building a vital society as well as avail the know-how that assist in building qualified Saudi accounting personnel for the labor market. Based on this concept, the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) cared for harmonizing the outputs of education with the labor market to ensure the compatibility between the outputs of the university education and the national framework of qualifications designated by the Education Evaluation Board, and achieve the Saudi 2030 Vision by availing personnel who possess the necessary skills and expertise required at the labor office.

In this regard the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) recently organized, under the patronage of the Ministry of Investment Minister Dr. Majed Abdullah Al-Qasabi, a workshop for harmonizing the outputs of the university education with the requirements of the labor market. The workshop, which was organized by the SOPCA in collaboration with the Ministry of Labor and Social Development, witnessed remarkable attendance with the participation of 31 universities from all over the Kingdom and representatives from the public and private sectors in addition to some international professional entities.

Several events and workshops were held in the wake of the rapid developments in the business sectors in Saudi Arabia and the role the businessmen should play to keep pace with such developments. This would assist in decision making and ensure good performance on sustainable basis and also boosts the opportunity of economic growth and availing job opportunities for the sons and daughters of this country in the private sector.

Undoubtedly, we at the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOPCA) support the outputs of education by placing the best accounting books at the Saudi universities to enable the students to benefit from such books and from the course conducted by SOPCA. We have also launched a membership program for the students, which will contribute to the develop their knowledge and professional skill during studies.



**SOCPA**  
الهيئة السعودية  
للمحاسبين القانونيين

## تواصلوا معنا

info@socpa.org.sa 

920009493 

@socpa-ksa 

www.socpa.org.sa 

socpa\_ksa 



SOCPA  
الهيئة السعودية  
للمحاسبين القانونيين

# طريقك للنجاح المهني

# SOCPA

تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة  
وتساعد الحاصلين عليها لتبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة  
بالجوانب المحاسبية والمالية.

## مواد الاختبار



الأنظمة  
التجارية



فقه  
المعاملات



الزكاة  
والضريبة



المراجعة



المحاسبة

## عالم من الفرص العملية المتميزة